مشروع السوق الشرق أوسطية من منظور اقتصادي عربي

الدكتور خالد سعد زغلول
أستاذ القانون العام المساعد
كلية الحقوق - جامعة الكويت

مقدمة

تشهد الدول العربية اتجاها جديدا ينادي بضرورة إنشاء سوق إقليمي شرق أوسطي على نمط «السوق الأوروبية المشتركة» يكون أساسه تبادل المصالح بين مكوناته في إطار حرية التجارة ويكون جوهر هذا النظام التكافؤ وعدم هيمنة طرف على طرف آخر.

وتعد فكرة الأسواق الإقليمية وسيلة مهمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية داخل المنطقة عن طريق السماح بحرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج داخلها بلا قيود أو أعباء مالية مصطنعة، وذلك لتحقيق أقصى استخدام واستغلال لأدوات الإنتاج بأرخص الأسعار وأيسر الشروط.. الأمر الذي يؤدي إلى القضاء على التخلف الاقتصادي وإحداث نمو اجتماعي وسياسي وثقافي وأيضا خلق شبكة متداخلة من التعاملات والمصالح بين دول هذا الإقليم، والمفضية للاعتماد المتبادل والتكامل فيما بينها والكفيلة بذاتها للقضاء على عوامل القلق والتوتر وأسباب الخلاف الكافية لإنهاء الأزمات السياسية الإقليمية والمشكلات المتأصلة فيها. ولعل تجربة السوق الأوروبية المشتركة خير مثال، حيث بدأت بأهداف اقتصادية وهي في سبيلها الآن لتحقيق الوحدة السياسية الكاملة.

وقد أشار البنك الدولي إلى أن الشرق الأوسط واحد من المناطق التي ما زال التكامل الاقتصادي فيها، في صورة التجارة والاستثمارات داخل المنطقة، أقل مما كان عليه منذ ثلاثين عاما[١].

وكان من أسباب ذلك الآثار السلبية لسنوات طويلة من العنف في الشرق الأوسط، وكذلك تحقيق تقدم محدود في إعادة هيكلة الاقتصادات المحلية.

وقد شهد العقد الأخير تطور فكرة السوق الشرق أوسطية بسرعة وبدأت تنمو ككرة الثلج بدعم من الدول الراعية لعملية السلام، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، وأخذت هذه الفكرة تطرح في مفاوضات السلام بشكل جدي، وخصوصا في المفاوضات المتعددة الأطراف سواء في مفاوضات التنمية الاقتصادية بفروعها المختلفة (المالية والبنوك - السياحة - الزراعة) أو البنية التحتية كالمواصلات والنقل والطرق والاتصالات والطاقة، وكذلك في مجالات المياه والبيئة والتكنولوجيا وغيرها، وعقد العديد من مؤتمرات القمة الاقتصادية لاتخاذ خطوات فعالة نحو بناء إطار للسوق الشرق أوسطية.

وإزاء هذه التطورات أصبح مشروع السوق الشرق أوسطية محط أنظار جميع دول منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، وانقسمت الآراء بين مؤيد ومعارض لهذا المشروع. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم السوق الشرق أوسطية وأهدافها وكذا المراحل المقترحة لإقامة هذا السوق وآلياته، كما تهدف إلى التعرف على أهم الآثار المتوقعة لإقامة هذا السوق، حتى تهيىء الدول العربية اقتصاداتها للتعامل مع هذا النظام الجديد إذا قدر له أن يظهر على الساحة الاقتصادية، بما يحقق لها أقصى فائدة ممكنة.

(١) - Global Economic prospects and The developing Countries (The World Bank, Washington D.C., 1995), P. 18.

واستوجبت هذه الدراسة أن نعرض لها في فصول ثلاثة على النحو التالي:

يتناول **الفصل الأول** ماهية السوق الشرق أوسطية، وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول مفهوم السوق الشرق أوسطية، وفي المبحث الثاني جذور السوق الشرق أوسطية وتطورها.

و**الفصل الثاني** يتناول المراحل المقترحة لإقامة السوق الشرق أوسطية وآلياتها، ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول المراحل المقترحة لإقامة السوق الشرق أوسطية، وفي المبحث الثاني آليات إرساء السوق الشرق أوسطية.

و**الفصل الثالث** يتناول تقييم مشروع الشرق أوسطية من منظور اقتصادي عربي، وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، نتناول في المبحث الأول الوضع المقارن لاقتصادات دول الشرق الأوسط، وفي المبحث الثاني الآثار المتوقعة لإقامة السوق الشرق أوسطية، ونخصص المبحث الثالث، لأهم التوصيات والمقترحات التي تمكن الدول العربية من تهيئة اقتصاداتها للتعامل مع هذا النظام الجديد إذا قدر له أن يظهر على الساحة الاقتصادية، بما يحقق لها أقصى فائدة ممكنة.

الفصل الأول:
ماهية السوق الشرق أوسطية

تمهيد وتقسيم

السوق الشرق أوسطية فكرة طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية وتدفع مسيرتها إسرائيل وغالبية دول المنطقة، وهي محاولة لتعضيد التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول المنطقة، وكبح جماح الصراعات بين دول الجوار من خلال خلق مصالح اقتصادية مشتركة فيما بينها، وفي الوقت نفسه تمثل هذه السوق تكتلاً اقتصادياً يمكن أن يتواكب مع المتغيرات العالمية وظهور العديد من التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية(٢)، الأمر الذي يمكن أن يحقق مصالح دول منطقة الشرق الأوسط بالكامل.

وسوف نقسم دراستنا لهذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم السوق الشرق أوسطية وأهدافها.

المبحث الثاني: السوق الشرق أوسطية: جذورها وتطورها.

(٢) لقد شهد العالم في الفترة الأخيرة ظهور العديد من التكتلات العالمية والإقليمية، منها اتفاقية الجات (تكتل عالمي) وأوروبا الموحدة، الاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة (الافتا)، اتفاقية التجارة الحرة لشمالي أمريكا (نافتا)، رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) وهي تكتلات إقليمية.
انظر في ذلك: د. خالد سعد زغلول، الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصادات الدول العربية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، السنة العشرون، العدد الثاني، يونيو ١٩٩٦، ص ١٣٥.

المبحث الأول:
مفهوم السوق الشرق أوسطية

السوق الشرق أوسطية صيغة مقترحة للتعاون الإقليمي لدول شمال افريقيا والشرق الأوسط، وكلمة الشرق الأوسط[٣] ما زالت غامضة عند مناقشة فكرة السوق الشرق أوسطية. إلا أن القدر المتيقن أن الشرق أوسطية سواء اتخذت اسم «سوق الشرق الأوسط» أو أي اسم آخر، فإنها تتعلق بإيجاد شكل من أشكال التنسيق أو التعاون أو التكامل... بين الدول الموجودة في منطقة الشرق الأوسط. وإذا كان المفترض أن يكون هذا التنسيق أو التعاون أو التكامل في المجال الاقتصادي أساسا، فإنه يفترض أن يستند أيضا إلى حد أدنى من الإرادة السياسية المشتركة لتحقيقه.

وهناك مصطلحات متداولة عديدة ومختلفة لـ «الشرق أوسطية» مثال ذلك: ترتيبات إقليمية، سوق شرق أوسطية، نظام شرق أوسطي، إلا أن كل هذه المصطلحات تهدف إلى إيجاد تجمع إقليمي لدول منطقة الشرق الأوسط. ويرتبط مفهوم الشرق الأوسط بالاستراتيجية الغربية التي تنظر إلى طبيعة الشرق الأوسط كساحة دائمة للمواجهة الاستراتيجية بين القوى التنافسية منذ مطلع القرن العشرين.

(٣) استعمل تعبير الشرق الأوسط لأول مرة الكاتب الأمريكي المتخصص في الاستراتيجية البحرية الفريد ماهان عام ١٩٠٢ بصدد مناقشته للاستراتيجية الامبريالية البريطانية، وذلك للإشارة إلى المسالك الغربية والشمالية إلى الهند. غير أن الاصطلاح بدأ يشيع استخدامه أثناء الحرب العالمية الثانية على يد الحلفاء للإشارة إلى الإقليم الممتد من جنوب آسيا إلى شمال افريقيا. ثم أخذ تعبير الشرق الأوسط يحتل تدريجياً - أو يتمايز - عن مصطلحات أخرى سادت قبله في الاستعمال الدارج مثل الشرق الأدنى، والشرق الأقصى.
انظر في ذلك د. أسامة الغزالي حرب، الشرق أوسطية أصولها وتطوراتها، في الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد، تحرير سلامة أحمد سلامة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٥، ص ٢٣.

ومن ثم تعددت استخداماته ومعانيه. فهو يستخدم تارة للإشارة إلى الدول العربية شرق قناة السويس ومصر وليبيا وإسرائيل إضافة إلى تركيا وإيران. وتارة أخرى يتسع هذا المصطلح ليشمل باكستان. وفي تعريفات أخرى يتم تمييز دول المغرب العربي عن مجمل النطاق الجغرافي للشرق الأوسط، فيشار إليها كدول شمال القارة الإفريقية كما حدث في القمة الاقتصادية التي عقدت في الدار البيضاء في نوفمبر ١٩٩٤، والتي أطلق عليها «المؤتمر الاقتصادي للتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»(٤).

ومفهوم الشرق أوسطية يختلف في التفكير الغربي عنه في التفكير الإسرائيلي والتفكير العربي بصفة عامة، وفقاً للتفكير الغربي ممثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية كما أوضح وزير خارجيتها، فإن الشرق الأوسط هو المنطقة التي تقع بين ليبيريا غربا والباكستان شرقا وتركيا شمالاً وشبه الجزيرة العربية جنوبا.

وتذهب دائرة المعارف الأمريكية إلى تضييق مفهوم الشرق الأوسط، بحيث يقتصر هذا المفهوم على مصر والدول العربية الآسيوية علاوة على دول غير عربية هي إسرائيل وتركيا وقبرص وإيران.

وقد قدم جورج قورم تعريفا آخر يستبعد فيه افغانستان وليبيا والسودان مع أنها شرق أوسطية الانتماء ولو بحكم عدم قابليتها للتصنيف في عداد الشرق الأقصى أو المغرب الأقصى وقصر تعريفه على البلدان العربية الآسيوية وإسرائيل ودول عربية غير آسيوية هي مصر علاوة على دولتين آسيويتين غير عربيتين هما تركيا وايران(٥).

---

(٤) د. ممدوح شوقي، الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد ١٢٥، عام ١٩٩٦، ص ١٢٦.

(٥) - George Corm; Le Moyen - Orient, Edition Flammarion; Paris, 1993, p.p 26-27.
انظر أيضا د. محمد إبراهيم منصور، التنمية العربية وتحديات النظام الشرق أوسطي، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة ٢١-٢٣ ديسمبر ١٩٩٥، ص٨، ٩.

ووفقا للتفكير الإسرائيلي يتضمن مفهوم الشرق الأوسط الدول الآتية: إسرائيل والأردن وسوريا ومصر والعراق وتركيا وإيران وباكستان بالإضافة إلى دول الخليج العربي(٦).

ووفقا للتفكير العربي يشمل البلدان العربية في آسيا ومصر دون شمال إفريقيا والسودان(٧).

وعلى ذلك تعددت آراء الباحثين ومراكز الدراسات حول تحديد الدول التي تدخل في إقليم الشرق الأوسط، ومن بين جميع الاجتهادات والآراء نستطيع أن نستخلص أن إقليم الشرق الأوسط يعني المنطقة الممتدة التي تشمل سوريا والأردن ولبنان والعراق وفلسطين والسعودية وليبيا والسودان ومصر وإسرائيل، بالإضافة إلى بعض الدول الهامشية المرشحة للانضمام إلى هذا السوق، وهي بلاد شمال إفريقيا وبعض الدول المجاورة مثل تركيا وقبرص وإيران. ويبدو عموما أن المقصود هو إسرائيل والبلدان العربية بصفة أساسية.

ومشروع السوق الشرق أوسطية أرادت به القوى الكبرى أن تملأ الفراغ الذي خلا بخروج قوى الاستعمار التقليدي من المنطقة العربية، فقد جاءت المبادرات الأساسية للسوق الشرق أوسطية من أمريكا وإسرائيل(٨).

وتستند الفكرة الأساسية للسوق الشرق أوسطية إلى أن التعاون الاقتصادي لدول المنطقة بما فيها إسرائيل سوف يخلق مصالح مشتركة تخدم السلام، وتحول دون تجدد الصراع، وتساعد على حل كثير من المشكلات والتناقضات، وتفتح الباب لإقامة منطقة

---

(٦) - Shimon Peres, The New Middle East, (New York: Henry Holt and Company, inc. 1993). p.5.

(٧) د. جميل مطر ود. علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي - دراسة في العلاقات السياسية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، الطبعة الثالثة، ص٢٤-٣٠).

(٨) د. أحمد يوسف أحمد، العرب وتحديات النظام «الشرق أوسطي» مناقشة لبعض الأبعاد السياسية، المستقبل العربي، بيروت، العدد ١٧٩، ١٩٩٤، ص٥٦، ٥٧.
انظر أيضا د.جلال أحمد أمين، مشروع السوق الشرق أوسطية ومشروع النهضة العربية، المستقبل العربي، بيروت، العدد ١٧٨، ١٩٩٥، ص٤٣.

تتكامل اقتصاديا وتجاريا يمكن أن تدخل فيها إيران وتركيا مستقبلا.. بما يخفف في النهاية أسباب العداء والتوتر، ويخلق منطقة للسلام والتعاون والأمن على النمط الأوروبي... يمكن أن تتوازن فيها مصالح جميع الأطراف من خلال شبكة عضوية من العلاقات الاقتصادية والمزايا التفضيلية بين دول المنطقة.. وطبقا لهذا المنطق، يمكن أن يتشكل في الشرق الأوسط تكتل اقتصادي وسياسي كبير على غرار التكتلات الدولية الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي والنافتا، ومنطقة جنوب شرق آسيا، ومنطقة أمريكا اللاتينية.. وهو الأمر الذي كان يستلزم وضع اللبنة الأولى بإنشاء «بنك للتعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» كما جاء في مقررات عمان الأخيرة المنعقد في أكتوبر ١٩٩٥[٩].

ولذلك تترافق طرح فكرة السوق الشرق أوسطية مع بدء مباحثات السلام العربية الإسرائيلية، وتدفع الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه الانتقال من أقصى حالات العداء إلى أقصى حالات الصداقة والتعاون، وعبر مدى زمني تتخيل أنه لن يتجاوز سنوات معدودة[١٠].

ويشكل الشرق الأوسط نظاماً إقليمياً متميزاً، والنظام الإقليمي مفهوم يقع بين الدولة المنفردة من ناحية – وبين النظام العالمي الذي يضم جميع دول العالم – من ناحية ثانية. ويعبر النظام الإقليمي عن علاقات بين عدد محدود من الدول التي يضمها إقليم جغرافي معين. وهذا الموقع «المتوسط» لمفهوم الإقليمية جعل الاقتراب منه يقترن إما بالمفاضلة بين الإقليمية والعالمية، أي بين أهمية وضرورة وجود تنظيمات أو تكتلات «إقليمية» ووجود تنظيم عالمي يضم جميع دول العالم، أو المفاضلة بين عزلة الدولة ككيان منفرد وبين تكاملها مع دول أخرى مجاورة لها أو قريبة منها في الإقليم نفسه الذي توجد فيه[١١].

---

(٩) د. شفيق المصري، الشرق الأوسطية الجديدة في انتظار مؤتمر عمان، الاقتصاد والأعمال، السنة السابعة عشرة، العدد ١٨٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ص ٢٨، ٢٩.

(١٠) - Jawad Haifaa (ed) The Middle East in The New world order. New York: st. Martin's Press 1994, P. 32.

(١١) د. أسامة الغزالي حرب، الشرق أوسطية، مرجع سابق، ص ٢٦.

ووفقاً لأدبيات التكامل الإقليمي، هناك مجموعة من العوامل تساعد على بناء النظم الإقليمية مثل وجود خطر خارجي يهدد الدول الراغبة في الانضمام للنظام الإقليمي، أو وجود دولة رائدة تتولى قيادة عملية التكامل الإقليمي، أو توافر إحساس عام لدى أطراف النظام بعدالة توزيع المكاسب والأعباء، أو وجود هيئات (رسمية أو غير رسمية) قادرة على تنشيط التفاعلات والتبادلات بين أطراف النظام الإقليمي(١٢).

ويرى أصحاب فكرة السوق الشرق أوسطية توافر أهم هذه العوامل في الدول الواقعة في منطقة الشرق الأوسط(١٣).

أهداف السوق الشرق أوسطية

إن السوق الشرق أوسطية تحمل في طياتها تحقيق أهداف دول المنطقة وأمانيها للتخلص من تبعات الحروب والوصول إلى وضع يضمن استمرارية السلام، بالإضافة إلى العديد من الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما يحقق السوق أيضا أهداف الدول الكبرى الداعية له وأمانيها.

ويمكن إيجاز أهم أهداف السوق الشرق أوسطية من منظور اقتصادي فقط في رأي الدول الداعية له فيما يلي(١٤):

---

(١٢) انظر في ذلك بيلا بلسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة محمد عبدالعزيز أحمد، عبدالرحمن شبل حسن، محمد الجبالي، ومراجعة د.صلاح الدين عبدالوهاب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٤، ص ١٣، ١٤.

(١٣) - Bernard Lewis, "Rethinking The Middle East" foreign affairs, Vol 71, no 4, fall 1992, P. 101.

(١٤) د. محمد سعيد النابلسي، البديل العربي: حقيقية أم وهم؟ ، في الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد، تحرير سلامة احمد سلامة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٥١، ١٥٢.

انظر أيضاً:

- World Bank. Developing The Occupied Territories creport no 11958), Washington D.C 1993. P.P 10-14.

١ ـ يمثل السوق الشرق أوسطية أحد متطلبات دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدول المنطقة المحيطة بمنطقة النفط، وقيام هذا التجمع الإقليمي سوف يؤمن استمرارية إمدادات النفط للدول الصناعية وخاصة أمريكا على المدى البعيد بكميات وأسعار ملائمة.

٢ ـ إن إقامة تجمع إقليمي في منطقة الشرق الأوسط سوف يساعد على إزالة الصبغة القومية عن مواقف دول المنطقة، الأمر الذي يمكن الدول الغربية من التعامل مع الدول العربية ضمن عدة تكتلات أقل حجماً من التكتل العربي الشامل في حالة قيامه.

٣ ـ إن إقامة تجمع إقليمي في منطقة الشرق الأوسط يعتبر عاملاً مهماً لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة، وهو هدف بالغ الأهمية بالنسبة لأوروبا، وذلك لقربها الجغرافي وما يمكن أن يولده عدم الاستقرار من مشكلات لأوروبا، وخاصة المرتبطة منها بالتطرف وبالهجرات.

٤ ـ إن إقامة السوق الشرق أوسطية سيعمل على تنمية المنطقة وازدهارها اقتصاديا، مما يساعد على توسيع سوق المنطقة وقدرتها على استيعاب منتجات الدول الصناعية بما فيها إسرائيل.

٥ ـ إن فكرة الشرق أوسطية جزء من استراتيجية طويلة المدى تتبناها الدول الغربية، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعملية السلمية. وضمن هذا الإطار، فإن مشروع الشرق أوسطية يسعى إلى أن يحقق على المدى المتوسط والبعيد[١٥]:

أ ـ زيادة تقبل أفراد المجتمع العربي والإسرائيلي للعملية السلمية من خلال الربط بين تحقيق الازدهار الاقتصادي، وبين قيام السوق الشرق أوسطية.

ب ـ إفساح المجال أمام إسرائيل للدخول إلى المنطقة من خلال الاقتصاد بعد فشلها في ذلك عن طريق الخيار العسكري.

(١٥) د. محمد سعيد النابلسي، البديل العربي: حقيقة أم وهم؟ مرجع سابق، ص ١٥٢.

جـ - توفير صيغة بديلة لدعم اقتصادات دول المنطقة تساعد في التخفيف من العبء المترتب على اقتصادات الدول الكبرى، وخاصة الاقتصاد الأمريكي.

٦ - تسعى الدول الكبرى، وخاصة أمريكا، من خلال إقامة السوق الشرق أوسطية، إلى إلحاق دول المنطقة بالاقتصاد العالمي وخاصة فيما يتعلق بسياسات التحرر الاقتصادي. ويستدل على ذلك من توجيه دول المنطقة نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) وربط المنطقة باتفاقيات للشراكة مع أوروبا، وطرح فكرة الارتباط بالولايات المتحدة ضمن اتفاقات التجارة الحرة.

٧ - تتطلع كل دولة من دول المنطقة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية، حيث تجد هذه الدول في قيام السوق الشرق أوسطية فرصة لتجاوز المعوقات التي كانت تحول دون تنمية اقتصادها، سواء من حيث تأمين موارد إضافية أو من حيث توافر سوق أكثر اتساعا لتسويق فوائض إنتاجها.

المبحث الثاني:
السوق الشرق أوسطية: جذورها وتطورها

ترجع جذور فكرة السوق الشرق أوسطية إلى الدور الكبير الذي لعبته القوى الكبرى ممثلة في الدول الأوروبية في إعادة تشكيل اقتصاديات بلاد الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

وقد أوضح روجر اوين[١٦] أن هذا الدور جاء من خلال مراحل ثلاث: (تجارية) ثم (مالية - تجارية)، ثم مرحلة ثالثة، (سياسية - مالية - تجارية). بدأت المرحلة الأولى (التجارية) على إثر قيام الثورة الصناعية في أوروبا، الأمر الذي

(١٦) - Ro-ger owen, "The Middle East in The World Economy 1800-1914, London: Methuen, 1987. p. 11.

أدى إلى توسيع حركة التجارة، وظهور الضغوط السياسية للقضاء على الاحتكارات وعلى العوائق التي تحول دون حرية تدفق السلع.

وجاءت المرحلة الثانية (المالية - التجارية) في الأربعينيات من القرن التاسع عشر على إثر عجز النظام العثماني في مصر عن تمويل احتياجاته من عائدات الضرائب في الوقت الذي ظهرت فيه مؤسسات الإقراض الأوروبية التي تهدف إلى إقراض الحكومات الأجنبية، فاعتمدت الامبراطورية العثمانية والحكومة المصرية على القروض الأجنبية، وفي ضوء ذلك استطاعت البنوك الأوروبية أن تضغط عليهما لتحقيق أهدافها التجارية.

وتبدأ المرحلة الثالثة (سياسية - مالية - تجارية) في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، على إثر عجز الامبراطورية العثمانية والحكومة المصرية عن سداد ما حصلتا عليه من قروض أجنبية، وظهور التنافس بين الإمبرياليات الأوروبية نحو إقامة أنظمة مالية دولية في العاصمتين وفرض السيطرة السياسية عليهما.

ومع بداية القرن العشرين وحتى ما قبل ١٩٤٨ كانت هناك أفكار للتوحيد والتنسيق الشرق أوسطي قادمة من ثلاثة مصادر[١٧]:

١ - مصدر أوروبي أمريكي استهدف الحفاظ على المصالح الأوروبية الأمريكية في المنطقة وحمايتها. ونظراً لعدم وجود قوة إقليمية كبرى تهدد المصالح الأوروبية والأمريكية في الشرق الأوسط في بداية القرن العشرين، فإن ما كان يشغل هؤلاء بالنسبة للمنطقة في ذلك الوقت هو فتح أسواقها للمنتجات الأوروبية وضمان ألا

(١٧) د. أسامة الغزالي، الشرق أوسطية أصولها وتطوراتها، مرجع سابق ص ٥، ٦.
انظر أيضا أسامة المجذوب، «المستقبل العربي وتداعيات عقد التسعينات لسياسة الدولة»، الأهرام بالقاهرة، السنة ٢٩، العدد ١١٢، ابريل ١٩٩٣، ص ١٢٩.
وأيضاً فتحي عبدالفتاح «الشرق أوسطية الجديدة.. حقيقة قادمة» العالم اليوم (لندن) ٣٠/ ٦/ ١٩٩٣، ص ٤.

تشكل المنطقة نقطة ضعف للمخططات العسكرية – الاستراتيجية للدول ذات المصالح الكبيرة في المنطقة وعلى رأسها بريطانيا[١٨].

٢ ـ مصدر يهودي: يتواكب مع جهود زرع إسرائيل في المنطقة بهدف إدماجها فيها وتقليل العداء المحتمل لها. فقد ربطت المخططات اليهودية بين إيجاد تنسيق شرق أوسطي وبين الاستيلاء على فلسطين. وبعبارة أخرى اعتبرت هذه المخططات الدور اليهودي المتصور في تحقيق تعاون وإنهاض بلاد الشرق الأوسط العربية مبرراً لإقامة الدولة اليهودية على أرض فلسطين.

٣ ـ مصدر عربي: فإلى جانب مشروعات القوى الغربية للتنسيق الشرق أوسطي للحفاظ على مصالحها الإمبريالية ومخططات القوى الصهيونية للتعاون العربي اليهودي كان العرب – ساكنو الشرق الأوسط – مشتغلين بقضيتين مترابطتين ومتناقضتين في آن واحد.. وهما الاستقلال القطري لكل بلد على حدة من ناحية، والدعوة لتحقيق الوحدة العربية، من ناحية أخرى مع ملاحظة أن هذه الفكرة كانت تدور حول المناطق العربية فقط من الشرق الأوسط، في إطار جامعة الدول العربية[١٩] ودون انضمام إسرائيل إلى هذا التجمع العربي.

ويتضح من وقائع التاريخ الحديث للمنطقة العربية أن هناك هدفا ثابتا في استراتيجية الغرب تجاه المنطقة العربية، ويتمثل هذا الهدف في عدم ظهور قوة إقليمية في هذه المنطقة تكفل تكتلها على أساس عربي أو إسلامي، وقد ظهرت تحالفات عدة من أجل إسقاط أي مشروع يهدف إلى تحقيق هذا التكتل[٢٠].

ومع قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، ومع تداعيات الصراع العربي الإسرائيلي

(١٨) مصطفى بكري، مخاطر السوق الشرق أوسطية، الشركة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٥،٢٦.

(١٩) د. أسامة الغزالي، الشرق أوسطية أصولها وتطوراتها، مرجع سابق، ص ٥.

(٢٠) د. نيفين عبدالخالق مصطفى، المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي، المستقبل العربي، بيروت، العدد ١٩٣، ١٩٩٥، ص ٥،٦.

أخذت المواجهة تتبلور بين المشروعين، المشروع الشرق أوسطي الشامل الذي يتبناه اليهود (في إسرائيل وخارجها) والأوروبيون والأمريكيون من جهة والمشروع العربي الذي ظهرت ملامحه مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر من جهة أخرى، وأصبح تاريخ الشرق الأوسط طوال العقود الثلاثة بين ١٩٤٨، ١٩٧٧ تاريخ المواجهة بين مشروعين مستحيلين فعليا: التكامل الشرق أوسطي والتوحيد العربي(٢١).

ويشير التاريخ إلى تحطم المشروعات الشرق أوسطية الأوروبية الأمريكية والمؤيدة لإسرائيل على صخرة الرفض العربي، بينما المشروعات العربية للوحدة لم يتجاوز حظها فعليا نطاق الشعارات الحماسية والأماني العاطفية.

ومع إبرام معاهدة السلام مع مصر انفجرت الأفكار الشرق أوسطية بقوة دفع جديدة وهائلة، ولعل «البعد الاقتصادي» للتسوية يعتبر من أهم الأبعاد المطروحة في ترتيبات السلام القادمة، إذ أن الاتفاقات والمعاهدات السياسية (بما في ذلك التبادل الدبلوماسي) والترتيبات الأمنية (تخفيض القوات - مراقبة التسلح، تحديد «المناطق العازلة» منزوعة السلاح) لا تكفي - من وجهة النظر الإسرائيلية - لتحصين السلام على المدى البعيد. إذ أن السلام القائم على المعاهدات السياسية والترتيبات الأمنية هو نوع من «السلام البارد» في العرف الإسرائيلي، بينما إرساء

(٢١) إن سياسات الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وقبلها بريطانيا وفرنسا إزاء المنطقة، تأخذ في الاعتبار أن النظام العربي يمثل عائقاً أمام إنفاذ سياساتها، ومن هنا تحاول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حصاره تمهيداً لتفكيكه وتذويبه في إطار اقليمي أوسع يقوم على أسس جغرافية دون اعتداد بالعمومية المشتركة، وفي هذا النطاق جاء مشروع «جونستون» حول تقسيم واستغلال مياه نهر الأردن بين العرب واسرائيل عام ١٩٥٣، وقبل ذلك أصدرت المنظمة الصهيونية الأمريكية عام ١٩٤٥ دراسة بعنوان «الاتحاد الشرق أوسطي».
انظر في ذلك د. محمد السيد سعيد «مصر والبحث عن نظام إقليمي: من الفراغ إلى التوازن إلى الحيرة» في التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٣ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام). القاهرة ١٩٩٤، ص ٣٧.

هذا «السلام» على قاعدة عريضة من الترتيبات الاقتصادية والمعاملاتية (بما في ذلك إعادة هيكلة العلاقات والتشابكات الاقتصادية) بين إسرائيل وبلدان المنطقة العربية، يفضي إلى نوع من السلام الحي الدينامي (Warm peace)[٢٢].

والاقتصاد السياسي للسلام يمثل حلماً صهيونياً قديماً تحدث عنه تيودور هرتزل في روايته السياسية اليوتوبية ALTreuland، حيث أشار إلى أهمية قيام «كومنولث» عربي - يهودي بين إسرائيل والاقتصادات العربية، حيث يتم خلق مصالح اقتصادية متبادلة تسمح بدخول إسرائيل في النسيج الاقتصادي العربي لتصبح إسرائيل بمثابة «سنغافورة الشرق الأوسط»[٢٣].

وقدر للأفكار الشرق أوسطية أن تصادف - لأول مرة - محاولات أولية محدودة للتطبيق العملي من خلال عملية تطبيع العلاقات المصرية - الإسرائيلية. وقد وقعت مصر وإسرائيل فيما بين توقيع معاهدة السلام في مارس ١٩٧٩ وإتمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء في يونيو ١٩٨٢ ما يقرب من خمسين اتفاقية للتعاون في جميع المجالات تقريبا: من النقل الجوي والزراعة والمواصلات والتجارة والشرطة إلى الثقافة والسياحة. وشكلت هذه الاتفاقيات جزءا لا يتجزأ من الإطار الرسمي - القانوني للعلاقات المصرية الإسرائيلية. ومع ضآلة ما أنجز فعليا على طريق «التطبيع» إلا أنه يمثل نموذجا وسابقة للعلاقات التالية الإسرائيلية العربية

(٢٢) د. محمود عبدالفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية» التصورات - المحاذير- أشكال المواجهة، ورقة مقدمة إلى ندوة «الوطن العربي والتحديات» «الشرق أوسطية» الجديدة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت في ١٢ - ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، والمنشورة في مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد ١٧٩، عام ١٩٩٤، ص ٩١.

(٢٣) انظر في هذا الصدد:

- Brian Van Arkadie, Benefits and Burdens: A: Report on The west Bank and Gaza strip Economies since 1967 (New York: Carnegie Endowrment for international Peace, 1977). P. 5.

في إطار أي تطبيق «شرق أوسطي» مستقبلا. وقد عقد بعد ذلك العديد من المؤتمرات الاقتصادية لتحقيق مفهوم السوق الشرق أوسطية.

أولاً: مؤتمر مدريد ١٩٩١

تطورت فكرة السوق الشرق أوسطية وبدأت تنمو بدعم الدول الراعية لعملية السلام، مع انعقاد مؤتمر مدريد(٢٤)، حيث قامت أغلبية الدول العربية بالتفاوض مع إسرائيل ومع الكثير من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي حول شروط وقواعد التعاون الاقتصادي الإقليمي في الشرق الأوسط. وفي غضون ذلك قدم المفوض الأوروبي ماتيوس على إثر حرب الكويت في فبراير ١٩٩١ إلى المجلس الأوروبي مشروعا بعنوان «الأمن والتعاون في الشرق الأوسط والبحر المتوسط»، ويركز على أهمية الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية، ومنها السوق الشرق أوسطية، باعتبار أن «المبادلات التجارية توحد الشعوب، وتخلق أنماطا من الاعتماد المتبادل ونسيجا من المصالح المشتركة»(٢٥).

ولم يسجل مؤتمر مدريد أي نجاح يذكر، اللهم في ما عدا توصل الأردن وإسرائيل إلى الاتفاق على جدول أعمال وإعلان نيات، ورفض الأردن توقيعه في حينه التزاما منه بالتنسيق والتضامن مع دول الطوق (لبنان - سوريا - فلسطين)(٢٦).

---

(٢٤) انعقد مؤتمر مدريد في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر - ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١.
انظر لطفي الخولي، عرب نعم، وشرق أوسطيون أيضاً (مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة، ١٩٩٤)، ص ١٤ وما بعدها.

(٢٥) - Trade unites people, it creates inter - dependencies and Common interests.
انظر في ذلك
- Eberhard R Hein. "Future Cooperation Between Mashruk Countries and isreal in The field of Trade" (unpublished document, Brussels, February 1993). P. 8.

(٢٦) انظر تحليلاً لحجج كل من المؤيدين والمعارضين في التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٢٨، ٢٣٤.

وفي نطاق سعي الولايات المتحدة لإقامة ما تسميه «النظام العالمي الجديد» أعطيت أهمية كبيرة لتدشين نظام إقليمي جديد للمنطقة يتوافق مع التغيرات العاصفة في النظام الدولي وقد اكتسبت واشنطن وضعية القطب الواحد وخاصة في المجالين السياسي والعسكري، وقد اقتضى ذلك إعادة ترتيب الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والاجتماعية من خلال السيطرة على التطورات الاستراتيجية السياسية في المجالات السابقة وما تتضمنه من تفاعلات.

وكان توقيع (الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي) المنعقد في أوسلو عام ١٩٩٣، له أكبر الأثر في إسقاط آخر وأخطر الحواجز السياسية والنفسية أمام إمكانية تطبيق الشرق أوسطية، أيا كانت أهمية أو حساسية القضايا المعلقة بين الطرفين. ثم جاءت الاتفاقية الأردنية – الإسرائيلية في أكتوبر ١٩٩٤ لتشكل خطوة إضافية كبيرة في هذا المجال.

وفي ضوء الخطوات الإيجابية السابقة، تهيأت المنطقة لأن تشهد مؤتمرات جديدة لمحاولة الوصول إلى صيغة مقبولة لإقامة السوق الشرق أوسطية.

ثانيا: مؤتمر الدار البيضاء ١٩٩٤[٢٧]

لقد تم تنظيم مؤتمر الدار البيضاء بمعرفة كل من «مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي» و«منتدى دافونس الاقتصادي العالمي» ومن المعلوم أن هاتين المؤسستين تشكلان أقوى التنظيمات الاقتصادية العالمية الداعية والمروجة لنظام الاقتصاد الرأسمالي الحر. وهذا في حد ذاته يكفي لإعطاء فكرة واضحة عن هوية اجتماع الدار البيضاء وتوجهاته.

وقد كشفت قمة الدار البيضاء عن بعض الحقائق، أهمها أن إسرائيل تريد أن تستثمر مرحلة ما بعد السلام لكي يستقر وضعها عضوا في الأسرة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط، وبذلك تزول الموانع العالقة أمامها لتطوير روابطها التجارية

(٢٧) عقد مؤتمر الدار البيضاء في ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤.

الخارجية، وخصوصا مع شركات متعددة الجنسيات كانت في السابق لا ترغب في الاستثمار في إسرائيل بسبب المقاطعة التي كانت مفروضة عليها[٢٨].

وقد طرح في مؤتمر الدار البيضاء لأول مرة وبصفة رسمية «مشروع الشرق الأوسط وشمال افريقيا».. وعرضت فيه خطوط عامة لأفكار وأطروحات متباينة أخذت شكل مظاهرة إعلامية.

وعلى المستوى الاقتصادي، لم يحقق المؤتمر الحصاد الذي كانت تتوقعه كل من أمريكا وإسرائيل، إذ لم يتخذ المؤتمر أي قرار بشأن اعتماد أي من المشروعات المطروحة، سواء من قبل أمريكا أو من قبل إسرائيل، على الرغم من أن الوفد الإسرائيلي كان يحمل معه أوراق ١٤٠ مشروعا تقدر تكلفة تنفيذها بـ ٢٥ مليار دولار أمريكي[٢٩].

نخلص من هذا أنه على الرغم من النجاح الإعلامي لمؤتمر الدار البيضاء، فإن البيان الختامي أظهر قصور المؤتمر عن تحقيق غاياته الطموحة في المجال الاقتصادي، إذ لم تتم الموافقة على الاقتراح الأمريكي - الإسرائيلي بإقامة مصرف إقليمي للتنمية، واكتفى بتشكيل مجموعة عمل لدراسة الاقتراح على أن تقدم

(٢٨) من أجل تحقيق هذا الهدف حرصت اسرائيل خلال هذا المؤتمر على زيادة كثافة الحضور الاسرائيلي، وحجم المشاريع التي قدمتها إلى القمة، والتي شملت جميع المجالات والمناطق.
انظر في ذلك حسين شيخ الإسلام، الشرق أوسطية - مشروع تكامل أم هيمنة، في الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد، تحرير سلامه أحمد سلامه، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٠٧.
وأيضاً الياس سابا، الجوانب الاقتصادية للتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة، المستقبل العربي، بيروت، العدد ١٧٩، ١٩٩٤، ص ١٢٧.

(٢٩) اقترحت اسرائيل في قمة الدار البيضاء برنامجاً من ثلاث مراحل للتعاون الاقليمي تغطي المرحلة الأولى منها المشاريع الثنائية والمتعددة لمحاربة التصحر وتطوير محطات تحلية المياه والتعاون بين مصر والأردن واسرائيل.. وتتضمن المرحلة الثانية إنشاء كونسورتيوم دولي لتنفيذ المشاريع التي تتطلب استثماراً كبيراً وتشمل المرحلة الثالثة تطوير سياسة اقتصادية اقليميا واقامة مؤسسات رسمية، انظر البيان الختامي لمؤتمر الدار البيضاء المنعقد في ٣٠ اكتوبر ١٩٩٤، ص ١٢.

توصياتها خلال ستة أشهر، كما لم تتم الموافقة على أي مشروع محدد للتعاون الإقليمي. إلا أن الإنجاز الاقتصادي الوحيد الذي يمكن أن يسجل للمؤتمر هو قرار إقامة مكتب إقليمي لتشجيع السياحة وتشجيع إقامة غرفة تجارية إقليمية ومجلس للأعمال تابعين للقطاع الخاص، وإبراز أهمية فكرة الشراكة بين الحكومة ورجال الأعمال للنهوض بخطط التنمية الاقتصادية(٣٠).

ثالثا: مؤتمر عمان ١٩٩٥

بعد مرور عام من مؤتمر الدار البيضاء عقد مؤتمر اقتصادي آخر للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عمان - الأردن، ويمثل هذا المؤتمر الاتجاه الحقيقي للتعاون الفعال ولتحقيق التكامل والتنمية الحقيقية لدول المنطقة، ويتضح هذا من خلال القراءة المتأنية لنتائج قمة عمان، ومقارنتها بما حدث في الدار البيضاء، سواء من حيث المشاركة أو القرارات النهائية، أو التطورات اللاحقة(٣١).

وقد ركز البيان الختامي لقمة عمان على «ضرورة تسهيل التوسع الاستثماري للقطاع الخاص في الإقليم، وتدعيم المشاركة بين القطاعين العام والخاص، بغية تعزيز التعاون والتنمية في المنطقة» كما تبنت القمة مشروعات محددة، هي بنك التعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإنشاء مجلس إقليمي للسياحة والسفر، مع إقامة مجلس لرجال الأعمال لدعم التعاون والتجارة، وافتتاح الأمانة العامة التنفيذية للقمة في الرباط، وجعل السكرتارية الخاصة بالتعاون الإقليمي في عمان(٣٢). وهذه الأمور تشير إلى الانتقال من مرحلة التركيز على النوايا والأهداف إلى الدخول في مشروعات محددة وآليات تنفيذية لهذه العملية.

(٣٠) محمد زكريا اسماعيل، النظام العربي والنظام الشرق أوسطي، المستقبل العربي، بيروت، عدد ١٩٦، عام ١٩٩٥، ص ١٥.

(٣١) عقد مؤتمر عمان في آخر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥.

(٣٢) انظر البيان الختامي لقمة عمان.
وحول أهمية اقامة بنك للتنمية في الشرق الأوسط انظر.
- Reginald Dale, "The Middle East does'nt a Bank," international Herald Tribune, 13/10/1995.

هذا فضلاً عن تسهيل عقد العديد من المشروعات الثنائية بين الأطراف المشاركة في القمة، والتي أعلن عنها في ذلك الحين، مثل صفقة الغاز القطري إلى إسرائيل وغيرها من المشروعات المهمة(٣٣).

رابعا: مؤتمر القاهرة ١٩٩٦

عقد مؤخرا مؤتمرا اقتصاديا رابعا بالقاهرة في نوفمبر ١٩٩٦، ويعد هذا المؤتمر بمثابة حلقة جديدة في النظام الإقليمي الجديد، ويلاحظ أن هناك تغيرات جوهرية بين مؤتمر القاهرة، ومؤتمري الدار البيضاء وعمان، فقد غلب على هذين المؤتمرين التمثيل الدبلوماسي والسياسي المرتفع نسبيا، إذ حضرهما نخبة كبيرة من رجال السلطة ورؤساء الدول ورؤساء المؤسسات الدولية، بينما اتسم مؤتمر القاهرة بانخفاض مستوى التمثيل الدبلوماسي بشكل ملحوظ، وارتفعت فيه مشاركة رجال الأعمال بصورة كبيرة مقارنة بالمؤتمرات السابقة - ولا شك أن هذا يعطي دلالة واضحة على طغيان الجانب الاقتصادي مقارنة بالمسائل السياسية، وقد انعكس هذا على جدول الأعمال والذي ضم العديد من الجلسات والمنتديات الخاصة بالسياسات الاقتصادية مثل سياسة الإصلاح الاقتصادي والتخصيصية ودور الحكومات في النظام الاقتصادي، الأمر الذي دفع رئيس المنتدى الاقتصادي «كلاوس شواب» للحديث عن «خصخصة السلام» انطلاقاً من أن عملية التسوية لا تصنع السلام بذاتها، بل يجب أن تتزامن معها خطوات لإقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية بين دول المنطقة(٣٤).

---

(٣٣) عبدالفتاح الجبالي، قمة عمان الاقتصادية (ندوة)، المستقبل العربي، بيروت العدد ٢٠٤، فبراير ١٩٩٦ ص ١٥.
انظر أيضاً احمد قريع، ليس هناك ما نخشاه: كيف؟ في الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد، تحرير سلامة أحمد سلامة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٤٣.

(٣٤) عبدالفتاح الجبالي، مؤتمر القاهرة و«الشرق أوسطية»، ورقة مقدمة لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، انظر في ذلك جريدة الأهرام الصادرة في ٢٥ نوفمبر ١٩٩٦، ص ١٨.

وقد حقق مؤتمر القاهرة تقدما ملموسا في إنشاء مؤسسة الشرق الأوسط والمتوسط للسفر والسياحة، والتي اتفق على أن يكون مقرها الرئيس في تونس. إذ تم بالفعل تشكيل المجلس التنفيذي ومجلس المحافظين، وتم وضع القوانين الأساسية المنظمة لها، على مدى عامي ١٩٩٥، ١٩٩٦ من خلال العديد من الاجتماعات وتنتظر الآن تصديق برلمانات الدول الأعضاء عليها، تمهيدا لدخولها حيز التنفيذ الفعلي.

وفيما يتعلق «ببنك التعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، فقد أعلن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية عزم بلاده على التصديق على اتفاقية البنك خلال الأسابيع القليلة المقبلة وبالتالي يمكن حل المشكلات المتعلقة بالتمويل وخلافه، كما أعلن أن لجنة الخبراء سوف تجتمع قريبا في القاهرة لوضع اللوائح المنظمة لعمل البنك، بما يسمح له ببدء النشاط في عام ١٩٩٧. كما نجح المؤتمر في تحقيق تقدم ملموس في العلاقات متعددة الأطراف، مثل برنامج تنمية «وادي الأردن» والذي يشمل المنطقة من البحر الأحمر إلى بحيرة طبرية، ويضم إسرائيل والأردن، ويدعمه البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا، وقد دخل في التنفيذ الفعلي.

وهناك برنامج آخر قد دخل حيز التنفيذ، وهو برنامج تنمية جنوب شرق المتوسط ويشمل ذلك الساحل الجنوبي من إسرائيل وقطاع غزة وشمال سيناء، ويغطي هذا البرنامج قطاعات المواصلات والنقل والسياحة والتجارة والعمالة، وينطوي على تعاون ثنائي وثلاثي بين مصر وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، في إطار لجنة التوجيه التي أنشأها الاتحاد الأوروبي، وهناك مشروعات محددة في مجال التنمية الزراعية والتدريب المهني وإدارة المشروعات الشاطئية وتنمية الصناعات الصغيرة في المنطقة[٣٥].

هذا بالإضافة إلى مشروع «طابا – العقبة – إيلات» ويضم تعاوناً إقليمياً بين

(٣٥) عبدالفتاح الجبالي، مؤتمر القاهرة و«الشرق أوسطية»، مرجع سابق، ص ١٨ انظر البيان الختامي لمؤتمر القاهرة ١٩٩٦، ص ١٥.

مصر والأردن وإسرائيل في مساحة تقدر بنحو ١٨٠كم بين البلدان الثلاثة، ويهدف إلى إيجاد العديد من المشروعات الاقتصادية في المنطقة وقد أكد البيان الختامي للمؤتمر على ما جاء في المؤتمرات السابقة من قرارات، وعلى ضرورة الإسراع بها ووضعها حيز التنفيذ، كما أعلنت قطر استضافتها للمؤتمر الاقتصادي المقبل، في إطار التعاون المشترك لدول الشرق الأوسط.

نخلص مما سبق، أن المؤتمرات الاقتصادية تعد بمثابة حلقات متواصلة في سبيل إرساء معطيات اقتصادية لتطوير التعاون الإقليمي في المنطقة، فالسوق الشرق أوسطية لا يمكن أن تنشأ بقرار، ولا يمكن تنفيذها في المرحلة الراهنة، لأنها ما زالت في حاجة الى ضوابط وظروف أخرى تحتاج إلى وقت طويل تحدده تفاعلات العلاقات الاقتصادية في المنطقة.

الفصل الثاني
المراحل المقترحة لإقامة السوق الشرق أوسطية وآلياتها

تمهيد وتقسيم

لقد استغرق مشروع السوق الشرق أوسطية عقدين من الزمن، حتى أخذ طريقه للظهور وإن كانت صورته لم تكتمل بعد، وقد قدم العديد من المراكز البحثية دراسات حول تحديد معالم النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديدة[٣٦].

(٣٦) من أهم الدراسات التي قدمت، دراسة قام بها فريق بحث إسرائيلي بتمويل من صندوق هامر لأبحاث السلام في نهاية الثمانينات، تتضمن تطورات متكاملة للشرق الأوسط في ظل التسويات السلمية، انظر في ذلك:

- Haim Ben-shahar (ed); Economic Co-operation and Middle East peace, London; = Weidenfeld and Nicholson 1989. p.p. 2-15.

فالترتيبات المقترحة لإقامة تجمع إقليمي في منطقة الشرق الأوسط، تتخذ صيغاً وأشكالاً عديدة تتفاوت في مراحل تطبيقها ومستويات تكاملها، ولذا لا يمكن إنشاء مثل هذا التجمع بقرار تنفيذي، إنما يلزم تهيئة المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتقبل مثل هذا العمل.

وسوف نقسم دراستنا لهذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: المراحل المقترحة لإقامة السوق الشرق أوسطية.

المبحث الثاني: آليات إرساء السوق الشرق أوسطية.

المبحث الأول
المراحل المقترحة لإقامة السوق الشرق أوسطية

لقد اتفقت معظم التقارير التي تناولت موضوع السوق الشرق أوسطية على أن الوصول إلى هذا السوق يجب أن يتم عبر مراحل متعاقبة وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

أولاً: إنشاء تجمع اقتصادي ثلاثي يضم إسرائيل والأردن ومناطق الحكم

= وهناك دراسة أخرى قام بها فريق بحث من الاقتصاديين الإسرائيليين والأردنيين والفلسطينيين في يونيه ١٩٩٣، عرفت بدراسة هارفارد. ونشرت في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى. انظر في ذلك:

- Rosen, H., and clawson; The Economic. Consequences for peace, for Israel, The palestinian and Jordan, Washington D.C., 1991. P.P.5.20.

وهناك أيضا دراسة قدمها معهد جامعة هارفارد للسياسة الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط، انظر في ذلك

- Harvard university, securing peace in The Middle East: project on economic Transition, Cambridge, Mass 1993, P.P. 10-15.

-كما قدمت الأمانة العامة للمفوضية الأوروبية في بروكسل دراستها عن مستقبل التعاون بين دول المشرق العربي وإسرائيل في ميدان التجارة انظر:

- Eberhard Rhein, Future Co-operation Between The Mashrak Countries and Israel in The Trade Field, Blue print for The early 21st., Country, Underpublication, Brussels, 1994, P.P 2-10.

الذاتي الفلسطيني على غرار «اتحاد دول البنيلوكس» الذي يضم هولندا وبلجيكا ولكسمبرج[٣٧].

ويقدر لهذا التجمع الاقتصادي أن يمر بمرحلتين: مرحلة أولى تقام فيها منطقة للتجارة الحرة بين إسرائيل ومناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، ومرحلة ثانية تتسع فيها منطقة التجارة الحرة بانضمام الأردن إليها[٣٨]

ويعد هذا التجمع الاقتصادي إحياء جديدا لمشروع إسرائيلي قديم هو «الاتحاد السامي» الذي تقدم به النائب الإسرائيلي «يوري امنيري» إلى الكنيست في عام ١٩٦٥، ويقضي بإنشاء دولة فلسطينية فيدرالية تجمع فلسطين وإسرائيل ويحقق بانضمام الأردن إليها ما سماه «امنيري» بالتحالف السامي الأعظم بين العرب واليهود في الشرق الأوسط. وهذه الفكرة نفسها هي فكرة هرتزل القديمة عن قيام كومنولث عربي - يهودي. ويفتح «الاتحاد الثلاثي» - بقيامه - آفاقا واسعة للتعاون والتنمية بين هذه الدول الثلاث كخطوة أولى نحو تكوين تجمع اقتصادي إقليمي على نطاق أكثر اتساعاً يضم العديد من دول منطقة الشرق الأوسط.

ولقد بدىء بتنفيذ هذه المرحلة بالفعل، وتم التمهيد لها بالقرار الذي اتخذ من قبل دول مجلس التعاون بإنهاء المقاطعة لإسرائيل، وكذلك بالمعاهدة الأردنية الإسرائيلية وبالتفاهم الودي الذي ساد جو العلاقات بين القيادة الأردنية وإسرائيل[٣٩].

---

(٣٧) د. خالد سعد زغلول، نحو استراتيجية عربية لمواجهة التحدي الاقتصادي الذي يفرضه مشروع أوروبا الموحدة ١٩٩٣، حقوق المنوفية، العدد الثاني، السنة الأولى، اكتوبر ١٩٩١، ص ١٧٦، ١٧٧.

(٣٨) بلال الحسن، التسويات التي تمت هل تكفي لقيامها، في الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد تحرير سلامة احمد سلامة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٧٢ وما بعدها.

(٣٩) تم توقيع معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل في قصر الهاشمية في عمان (١٧/ ١٠/ ٩٤) وكان لمشاريع التعاون الاقتصادي الاقليمي فيها دور بارز، ومن الواضح حسب بنود الاتفاقية، انها وضعت الأساس القانوني لتعاون اقتصادي ثنائي، كذلك لتعاون اقتصادي اقليمي، أصبح لطرفي المعادلة الإسرائيلية- الفلسطينية طرف ثالث في المعادلة هو الأردن، وتكون بذلك مثلث إسرائيلي فلسطيني أردني.
انظر النص الحرفي لمسودة معاهدة السلام الأردنية، الحياة، لندن، ٢٠/ ١/ ١٩٩٤، ص ٨.

ثانيا: إقامة منطقة حرة للتبادل التجاري (Free Trade Area) تضم كلًا من التجمع الاقتصادي الثلاثي (الأردن وفلسطين وإسرائيل)، ومصر وسوريا ولبنان، وقد حدد فترة زمنية لإنهاء الترتيبات الخاصة لإقامة هذه المنطقة الحرة، تنتهي في عام ٢٠١٠.

وتمثل هذه المرحلة نقطة مهمة في طريق تكوين تكتل إقليمي مصغر، وينصرف مفهوم المنطقة الحرة إلى إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعوق تدفق التجارة بين الدول الأعضاء، وإيجاد معاملات تفضيلية بين الدول العربية وإسرائيل، بحيث تلتزم هذه الدول بإعطاء مزايا في التبادل التجاري فيما بينها، لا تستفيد منها الدول الأخرى غير الأعضاء، مما يسمح بانتقال السلع فيما بين الدول الأعضاء دون قيود جمركية أصلًا أو مع قيود تقل كثيراً عن القيود المفروضة على تجارة الدول الأخرى. وفي المقابل تحتفظ كل دولة عضو في المنطقة الحرة، بنظامها الجمركي وسياستها التجارية الخاصة بها في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء(٤٠).

ثالثاً: إقامة سوق مشتركة تضم إلى جانب دول المنطقة الحرة دول الخليج العربي واليمن، وهذه المرحلة تمكن من إقامة منطقة موسعة للتعاون الاقتصادي بين دول منطقة الشرق الأوسط.

يتضح لنا من دراسة هذه المراحل الثلاث، أن فكرة «الشرق أوسطية» بمعناها الجغرافي تتلخص في أنها مجرد مخطط يعني إدخال إسرائيل وإدماجها في السوق العربية، وتظهر الفلسفة الإسرائيلية في تخطيط هذه المراحل، حيث تهدف إلى

(٤٠) د. محمد ابراهيم منصور، التنمية العربية وتحديات النظام الشرق أوسطي، مرجع سابق، ص ١١.

تحويل الكيان الفلسطيني الوليد إلى جسر للعبور الاقتصادي للدولة العبرية في اتجاه بقية مناطق الوطن العربي(٤١).

وتشير الوثائق الأوروبية الأمريكية إلى أهمية قيام منطقة «للتجارة الحرة» بين إسرائيل والبلدان العربية، باعتباره المرتكز الرئيسي للترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية الجديدة باعتبار أن المبادلات التجارية توحد الشعوب، وتخلق أنماطاً من الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة» (٤٢).

المبحث الثاني
آليات إرساء السوق الشرق أوسطية

لقد برزت خلال مؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا، عدة آليات لإرساء أسس إقامة سوق شرق أوسطية. تمثلت هذه الآليات في التخطيط الإقليمي للتنمية الاقتصادية، مشروعات التعاون الإقليمي، المؤسسات الإقليمية، وسوف نتعرض لهذه الآليات بصورة موجزة.

---

(٤١) يشير بهذا الخصوص حاييم بن شحار إلى أن الكيان الفلسطيني سيكون «الكيان المَعبَر» إلى بقية البلاد العربية، على النحو التالي «لو أصبحت هناك حدود مفتوحة مع الحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية ومع الأردن، فإن الطريق سيصبح مفتوحاً إلى أماكن أخرى. إذ يمكن للسلع الإسرائيلية، سواء حملت علامة إسرائيلية، أو سواء تم تسويقها من خلال «تغليف» يحمل اسم شركة فلسطينية أو اردنية، أن تنتشر في جميع أرجاء منطقة الشرق الأوسط.
انظر حاييم بن شحار «اقتصاد في خدمة السلام» دافار ٣٠/ ٤/ ١٩٩٣، نقلاً عن القدس العربي، ٢/ ٥/ ١٩٩٣، ص ٤.
– حول المعنى نفسه جاء تقرير غير منشور لإدارة العلاقات الخارجية للمفوضية الأوروبية في بروكسل (فبراير ١٩٩٢).
- "A palestinion- israeli free trade zone; would give the palestinian, The role of privileged intermediaries between israel and The countries of the region". P. 4.

(٤٢) انظر - Eberhard Rhein. "Future Co-operation Between Mashrak Countries and isreal in the field of Trade". (Unpublished document, Brussels. February 1993). P.9.

١ - التخطيط الإقليمي للتنمية الاقتصادية

حددت المؤتمرات الاقتصادية السابقة ملامح التخطيط الإقليمي للتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط لتكون نواة لإقامة سوق شرق أوسطية، مستندة إلى أن المنطقة تحتوي على طاقات كامنة سواء على مستوى الموارد أو الموقع يمكن استغلالها إقليمياً وبكفاءة أعلى مما لو استغلت على مستوى قطري.

فهناك العديد من البرامج التنموية التي يجري تخطيطها على مستوى إقليمي ومنها على سبيل المثال(٤٣):

أ - برنامج تنمية إقليمي لمنطقة خليج العقبة تدعمه المجموعة الأوروبية.

ب - برنامج تطوير وادي الأردن يدعمه البنك الدولي وبعض الدول المانحة كالولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا.

ج - برنامج تنمية جنوب شرق البحر المتوسط ويشمل ذلك الساحل الجنوبي من إسرائيل وقطاع غزة وشمال سيناء. ويغطي هذا البرنامج قطاعات الطاقة والمواصلات والنقل، والسياحة والزراعة.

٢- مشروعات التعاون الإقليمي(٤٤)

كان الاقتصاد ولا يزال الركن الأساسي للمشروع الشرق أوسطي الجديد، ومن أجل التوصل إلى هذا الهدف الاستراتيجي، كانت المشروعات ذات الطابع الإقليمي، وكانت البنود الإنمائية التي تضمنتها الاتفاقات الثنائية مع الأطراف العربية والتي لا تزال تتدارسها لجان المفاوضات المتعددة الأطراف، ويلاحظ أن

(٤٣) أحمد قريع، ليس هناك ما نخشاه: كيف؟ مرجع سابق،ص ٤٤.

(٤٤) تمثل مشروعات التعاون الاقليمي أهمية كبرى نظراً لأنها تخلق مصالح مشتركة بين أطراف العملية السلمية وبينهم وبين جيرانهم من القوى الاقتصادية الدولية، وتشكل آلية جديدة للتعايش تتخطى النظرة القطرية الضيقة، وتعمل على توطين أركان الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط برمتها.

مشروعات التعاون الإقليمي تتركز في مجالات مهمة مثل الطاقة والمياه والبيئة والسياحة، وتتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها، مما يجعل «تكلفة الانفصال» عالية جدا بالنسبة لأية دولة عربية تود الانسحاب من هذه المشروعات(٤٥).

وفيما يلي أهم مشروعات التعاون الإقليمي المقترحة:

أ - مشروعات البنية التحتية الأساسية

تحتل مشروعات البنية التحتية أهمية كبرى بين مشروعات التعاون الإقليمي لما لها من دور مهم في خلق روح التعاون والمصالح المشتركة من خلال ربط الأجزاء المتباعدة في المنطقة كمشروعات شبكات الطرق السريعة، ومد خطوط السكك الحديدية للربط بين بلدان الشرق الأوسط المختلفة، وكذلك ربط شبكات الكهرباء الممتدة من جنوب تركيا مروراً بسوريا ولبنان وإسرائيل والأراضي الفلسطينية والأردن ومصر، على غرار الورقة التي قدمتها فرنسا إلى الدورة الثانية لاجتماعات لجنة «التنمية والتعاون الإقليمي» في إطار المحادثات متعددة الأطراف المنعقدة في باريس في نهاية شهر أكتوبر ١٩٩٢.

وفي إطار مشروعات توليد الكهرباء، هناك مشروع يسمى قناة ما بين البحرين، وهي قناة تربط بين البحر الميت وخليج العقبة(٤٦) وهو مشروع طرفاه الأردن وإسرائيل.

---

(٤٥) محمد نور الدين، وعصام فوزي «مسارات التفاعلات الاقتصادية المترتبة على التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي»، ورقة غير منشورة قدمت إلى منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٢، ص ٧.

(٤٦) يستند مشروع قناة ما بين البحرين إلى الاستفادة من الفارق في الارتفاع عن سطح البحر بين «المتوسط» و«الميت»، وسوف يساعد هذا المشروع على توليد الطاقة الكهربائية واستغلالها في مشروعات زراعية وصناعية.
انظر في ذلك د. محمود عبدالفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية» مرجع سابق، ص ٩٦.

وفي إطار مشروعات توفير المياه، هناك مشروع مطروح يسمى بمشروع «أنابيب السلام»، ويقوم هذا المشروع على أساس سحب المياه من نهري سيحون وجيحون جنوب تركيا في أنابيب عبر سوريا والأردن إلى السعودية، وفي مرحلة لاحقة إلى إسرائيل(٤٧).

وتتميز هذه المشروعات بأنها ذات آثار اقتصادية واجتماعية تستغرق وقتاً طويلاً لكي تتحقق كما أنها ذات تكاليف باهظة وصعوبات تمويلية باعتبارها لا تدر أرباحاً نقدية مباشرة. ولهذه الاعتبارات ينظر إلى هذه المشروعات كمشروعات إقليمية تقوم على أساس أنها استثمارات سياسية لدعم السلام وتثبيته وتحقيق الاستقرار في منطقة من أكثر المناطق تأثيراً على السلام العالمي.

ب - مشروعات التنمية الاقتصادية في المجالات المختلفة

تتعدد مشروعات التنمية الاقتصادية التي تم التخطيط والدراسة لها عبر المفاوضات المتعددة الأطراف، ويأتي في مقدمة هذه المشروعات، المشروعات المتعلقة بالطاقة، والصناعة والتكنولوجيا والزراعة والخدمات والاتصالات والبيئة.

وفي إطار مشروعات الطاقة، قدم الجانب الإسرائيلي مشروع «التعاون في مجال تصدير النفط»، يستند هذا المشروع إلى إمكانية تخفيض رسوم تصدير النفط من الخليج العربي إلى أوروبا، فإذا كانت رسوم تصدير طن واحد من نفط الخليج العربي إلى أوروبا عن طريق قناة السويس تبلغ ١٨ دولاراً أمريكيا، فإن النقل بواسطة أنابيب تمر عبر شبه الجزيرة العربية وتصب في موانىء حيفا، واشدود

(٤٧) مشروع أنابيب السلام، مشروع تركي، وقد حرصت تركيا على عدم الاشارة إلى من سوف يتولى تمويل هذا المشروع، لكنها تسعى إلى تحقيق مكاسب مالية ضخمة مقابل بيع تلك المياه للبلدان المنتفعة دون أن تتحمل النفقات الاستثمارية الضخمة لهذا المشروع.
انظر في ذلك محمود رياض «أنابيب السلام التركية وعلاقتها بإسرائيل»، الحياة، لندن ١٠/٩/١٩٩١، ص٦.

وغزة، سوف ينتج عنه وفورات في حدود ٣-٦ دولارات للطن الواحد، بالإضافة إلى أن هذا المشروع يمكن أن يقوي الروابط بين دول المنطقة(٤٨).

وفي إطار مشروعات الصناعة، هناك مشروعان في قائمة المشروعات المقترحة.

الأول: إقامة منطقة صناعية على هضبة الجولان، تضم صناعات تصديرية ذات تقانات (تكنولوجيات) متقدمة، بهدف خلق مصالح اقتصادية مشتركة لسوريا وإسرائيل، ويتم تمويل هذه المشروعات عن طريق السماح للشركات الدولية بتأجير أراضي الجولان وإقامة المشروعات الاستثمارية عليها، على أن تدفع تلك الشركات عائداً ماليا يتم اقتسامه بين سوريا وإسرائيل وفقاً لنسب يتم الاتفاق عليها سلفاً. ويوضح مقدم هذا الاقتراح أنه «عندما تكون هناك مصلحة اقتصادية مربحة يكون السلام واقعياً، ولا تكون للملكية الرسمية أي معنى»(٤٩).

الثاني: إقامة منطقة حرة حدودية، تخصص لإنشاء التجمعات الصناعية، مما يكون لها أكبر الأثر في تدعيم التعاون على الصعيد الثنائي أو على الصعيد الإقليمي باعتبارها ستتعدى الحدود السياسية وتتخلص من الحساسيات السياسية تجاه العمالة القادمة من دول المنطقة(٥٠).

وسوف يؤدي هذا التجمع الصناعي إلى مزج العمالة ورأس المال والتكنولوجيا من الدول المتعاقدة في المنطقة، كما أنها ستكون مناطق جذب للاستثمارات الأجنبية والتجارة العالمية بعيداً عن الحواجز الجمركية والضرائب،

---

(٤٨) مقال لجدعون فيشلزون في: عل همشمار ١٩٩٣/١/٦، ص ٣ - نقلا عن القدس العربي، الصادرة في ١٩٩٣/١/١٥، ص ٤.

(٤٩) نيسيم شيرم، تسفى كهانا ويوسي شيغل «خلق مصالح اقتصادية مشتركة لسورية وإسرائيل في هضبة الجولان فرصة لحل الخلافات السياسية» دافار ١٩٩٣/١/١٨ نقلاً عن القدس العربي، الصادرة في ١٩٩٣/١/٢٠، ص ٤.

(٥٠) Amerah, Mohammed S., Labour Markets and Employment Strategies in Some Arab Countries, Amman: Royal Scientific society, 1994. P. 35.

كما أنها ستمكن من حرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول في إقليم الشرق الأوسط(٥١).

وفي إطار المشروعات الزراعية، هناك مشروعات للتعاون الزراعي بين مصر وإسرائيل وهي قائمة بالفعل، فيوجد مشروع يشمل تدريب ٢٥٠٠ شخص في إسرائيل على مدى خمس سنوات، وإنشاء مركز للتدريب الزراعي في مريوط تحت إدارة مصرية – إسرائيلية مشتركة، وإنشاء مزارع نموذجية في منطقة الصحراء الغربية في مصر بتمويل أمريكي. كذلك هناك تعاون في مجال تنمية البذور ومشروعات لتطوير إنتاج الألبان باستخدام أبقار إسرائيلية، إذ يبلغ عدد الأبقار الإسرائيلية في مصر أربعة آلاف بقرة – ويقترح الجانب الإسرائيلي تعميم جميع النماذج السابقة في باقي الدول العربية(٥٢).

وفي مجال السياحة، تمثل منطقة الشرق الأوسط «أكبر متحف فوق المعمورة» حيث تحتضن الأماكن المقدسة للديانات الثلاث (الإسلامية، والمسيحية واليهودية) والشواهد التاريخية للحضارات التي قامت في هذه المنطقة منذ بدء الخليقة وحتى عصرنا هذا، وفي ضوء هذه المعطيات قدم الجانب الإسرائيلي مقترحات لمشروعات الربط الإقليمي، فقد أعدت وزارة السياحة الإسرائيلية وثيقة بعنوان «مقترحات تعاون إقليمي سياحي مشترك» تشير فيها إلى أهمية التسويق السياحي المشترك في منطقة الشرق الأوسط وفتح جسر بري بين العقبة وإيلات وتسيير خطوط ملاحية بين ميناء اشدود وميناء بور سعيد. كما تشير إلى أهمية «السياحة

(٥١) هناك اقتراحات بإقامة عدد من المناطق الصناعية على الحدود الإسرائيلية الفلسطينية وأخرى في منطقة غور الأردن بين الأردن وإسرائيل وفلسطين.
انظر في ذلك. أحمد قريع، ليس هناك ما نخشاه: كيف؟ مركز الأهرام للترجمة والنشر، عام ١٩٩٥، ص ٤٦.

(٥٢) انظر في ذلك، حاييم بن شحار «الزراعة وتعزيز السلام» «ملحق» عل همشمار، ٥/٥/ ١٩٩٣، نقلاً عن: القدس العربي، ١٥/٥/١٩٩٣، ص ٣.

الطبية» حيث يمكن للمرضى من البلدان العربية العلاج في إسرائيل بدلاً من الذهاب إلى الدول الأوروبية..

كما قدم الجانب الإسرائيلي اقتراحاً يتضمن إنشاء مشروع يسمى «ريفيرا البحر الأحمر» يقوم على أساس تعاون إقليمي رباعي أطرافه هي مصر والسعودية والأردن وإسرائيل، وهذا المشروع يربط بين ساحل إيلات والعقبة وطابا، ويتطلب بدوره فتح الحدود بين مصر والسعودية والأردن وإسرائيل من خلال قطاع على طول الساحل من جزيرة المرجان، عبر طابا، وساحل المرجان في إيلات وصولاً إلى الساحل الأردني من العقبة إلى السعودية [٥٣].

وقد أعلن في مؤتمر عمان الاقتصادي على ضرورة إقامة منظمة للسياحة الإقليمية ترعى شئون السياحة بجميع مراحلها وتخطط لها على أساس المجموعات وتشجع التعاون في هذا المجال الحيوي[٥٤].

٣ - المؤسسات الإقليمية:

تدعيماً لإرساء فكرة السوق الشرق أوسطية، برزت أثناء المفاوضات متعددة الأطراف أهمية إنشاء مجموعة من المؤسسات الإقليمية على صعيد التمويل والدراسات والتخطيط وإشراك القطاع الخاص بما يضمن أن تغطي خدماتها وعوائدها جميع الأطراف المشاركة في السوق من قطاع خاص وعام، وخلق وقائع ومعطيات اقتصادية ومؤسسية جديدة لاستكمال المقومات الرئيسية للسوق، ويصبح من الصعب التراجع عن عملية السلام، وفيما يلي أهم هذه المؤسسات:

أ - البنك الإقليمي للشرق الأوسط

لقد كشف مؤتمر عمان الاقتصادي عن رؤية غالبية الأطراف المشاركة في

(٥٣) انظر في ذلك حاييم بن شحار، «اقتصاد في خدمة السلام»، مرجع سابق، ص ٤.
(٥٤) محمد سيد أحمد، سلام أم سراب؟، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٨.

المفاوضات المتعددة الأطراف في أن المنطقة بحاجة الى مؤسسة تمويلية إقليمية إضافة إلى الموجود بالفعل(٥٥)، لتقديم الخدمات التمويلية اللازمة للمشروعات الإقليمية سواء للقطاع الخاص أو القطاع العام، ويكون لها مردودها على خلق روح التعاون الإقليمي وتطويره.

ويهدف الجانب الإسرائيلي – من إقامة مثل هذا البنك إلى تدوير الأموال الخليجية والأوروبية ولتمويل المشروعات الإقليمية المشتركة باعتباره آلية تمويلية ضرورية للاقتصاد السياسي للسلام، واستفادة إسرائيل بجزء من الأموال الخليجية لتمويل مشروعات تهم الاقتصاد الإسرائيلي في الإطار الشرق أوسطي الجديد(٥٦).

وأوضح شيمون بيريز أن مثل هذا البنك (أو الصندوق) يمكن أن ينشأ إذا وافقت الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة على تخصيص دولار واحد من سعر كل برميل نفط لأغراض تطوير منطقة الشرق الأوسط، إذ ذاك ستتوافر في هذا الصندوق ثمانية مليارات دولار سنوياً. وسيكون هذا بمثابة «مشروع مارشال» ذاتي لإنقاذ منطقة الشرق الأوسط من التدهور الاقتصادي(٥٧).

وقد جرى الإعلان عن إنشاء البنك الإقليمي للشرق الأوسط في مؤتمر عمان الاقتصادي ١٩٩٥.

---

(٥٥) يوجد في منطقة الشرق الأوسط أكثر من مؤسسة تمويل اقليمية مهمة مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية، اضافة إلى الصناديق التي أنشأتها دول الخليج العربية كالسعودية والكويت والإمارات.

(٥٦) - Government of israel. development options for Regional Co-operation. Casablanca summit, 1994, p. 5.

(٥٧) شيمون بيريز، «عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة». «في ماذا بعد عاصفة الخليج» مجموعة من المؤلفين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٠٩.

ب - جامعة الشرق الأوسط

كشف مؤتمر عمان الاقتصادي أيضاً عن رؤية غالبية الأطراف المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف في أهمية إنشاء جامعة تسمى «جامعة الشرق الأوسط» يتم إنشاؤها في مصر لتكوين نخبة مهنية جديدة تلائم تطورات الشرق أوسطية الجديدة. والمشروع قيد التنفيذ حاليا، وتتكون نواة هذه الجامعة من ثلاث كليات (أو فروع مهنية) هي: القانون، إدارة الأعمال، الزراعة، ويلاحظ أن هذه الفروع لها علاقة بأولويات التخصصات التي لها احتياجات ملحة في المراحل الأولى لإرساء مقومات السوق الشرق أوسطية(٥٨).

جـ - بنوك المعلومات ومراكز الأبحاث الإقليمية

تظهر أهمية بنوك المعلومات كأحد مقومات السوق الشرق أوسطية، نظراً لأنها تساعد على تخزين المعلومات وتجميعها من مختلف الدول سواء في مجال الموارد البشرية والاقتصادية أو البيئية ويتم استخدامها في مختلف الدول، كما أن مراكز الأبحاث الإقليمية ستساعد على التعرف الدقيق على المنطقة سواء في علوم البحار والبيئة والمياه ومكافحة التصحر والزراعة الجافة أو أبحاث الطاقة والصناعات الغذائية والصحة والأمراض المتوطنة أو غير ذلك. كما سيجري استخدام نتائج بحوث هذه المراكز لخدمة رفاهية المواطن في هذه المنطقة وتسهيل حياته وتعريف العالم بشكل أكبر على هذه المنطقة. وتكون هذه البنوك والمراكز مرتبطة بعضها ببعض من جهة، ومع المستفيد من خدماتها من جهة أخرى بشبكة من الحاسوب ووسائل الاتصال الفضائي والأرضي وأجهزة الانترنت(٥٩).

(٥٨) د. محمود عبدالفضيل، مشروعات الترتيبات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٩٧.
(٥٩) أحمد قريع، ليس هناك ما نخشاه: كيف؟، مرجع سابق، ص ٤٧.

د - المجلس الإقليمي المشترك لرجال الأعمال

يمثل هذا المجلس محوراً مهماً لتشجيع التعاون بين دول المنطقة على مستوى القطاع الخاص، وقد قطعت المحادثات حول إنشاء هذا المجلس خطوات مهمة من خلال اللقاءات والاجتماعات التي تواصلت على مدى المراحل الماضية لتقرير وتطوير أشكال التعاون بين مجموعة رجال الأعمال في المنطقة، وفي جميع مجالات العمل وخاصة في مجالات التجارة والمقاولات والخدمات بجميع أنواعها وتنفيذ بروتوكولات التجارة بين دول المنطقة[٦٠].

الفصل الثالث
تقييم مشروع الشرق أوسطية من منظور اقتصادي عربي

تمهيد وتقسيم

يمثل السوق الشرق أوسطية نوعا من أنواع التكامل الإقليمي بين دول منطقة الشرق الأوسط، وقد تعددت الدراسات[٦١] حول المقومات التي يجب توافرها لنجاح التكامل الإقليمي بين مجموعة من الدول، وتتفق هذه الدراسات على أن العامل الأساس لنجاح المناطق الحرة والتكامل الإقليمي، هو أن يضم هذا التكامل عددا من الدول ذات حجوم اقتصادية ومستويات نمو متماثلة. فإذا قامت المنطقة الحرة أو التكامل بين عدد من الدول تتماثل في مستويات التنمية والتصنيع، فإن

(٦٠) شيمون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبدالحافظ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤، ص ١٥٣.

(٦١) من أهم هذه الدراسات

- Myrdal, G., Economic Theory and under developed Regions, Geslad Duck worth and Co. Ltd., London, 1967, P.P. 137. 138.

النتائج المحتملة هي توزيع تكلفة ومنافع إقامة هذه الأنظمة بالتساوي بين الدول المشاركة، والعكس صحيح بمعنى أنه إذا قامت هذه الأنظمة بين عدد من الدول تتفاوت في مستويات التنمية والتصنيع، فإن النتائج المحتملة أن الدول ذات معدلات النمو المرتفعة والمتقدمة صناعيا سوف تحصد مكاسب التكامل الإقليمي على حساب الدول الأخرى الأقل نمواً والأطراف في التكامل الإقليمي(٦٢).

ولذا أصبح من الضروري أن نتعرف على الأوضاع الاقتصادية لبعض الدول المزمع انضمامها إلى السوق الشرق أوسطية، حتى نستطيع أن نقيم نتائج قيام مشروع السوق، ونحدد أرباح الأطراف المختلفة وخسائرها والتوصل إلى الحلول الملائمة للدول العربية لمواجهة هذا التكتل الإقليمي إذا قدر له أن يستكمل مقوماته ويظهر على ساحة الاقتصاد العالمي.

وسوف نقسم دراستنا لهذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الوضع المقارن لاقتصاديات دول الشرق الأوسط.

المبحث الثاني: الآثار المتوقعة لإقامة السوق الشرق أوسطية.

المبحث الثالث: توصيات ومقترحات.

(٦٢) لقد أثبتت تجارب التكامل الاقليمي المعاصر سواء في أمريكا اللاتينية أو في أفريقيا أن سياسات التحرير غالبا ما تلحق أذى لا يمكن تفاديه بجهود التصنيع في الدول الأعضاء الأقل نمواً. حيث تعجز الصناعة في هذه الدول عند البقاء والاستمرار عندما تتعرض للتنافس بعد أن تزول القيود الجمركية الحمائية لمزيد من التفصيل انظر:
د. محمد ابراهيم منصور، التنمية العربية وتحديات النظام الشرق أوسطي، مرجع سابق، ص ٢٠، ٢١.

المبحث الأول:
الوضع الاقتصادي المقارن لدول الشرق الأوسط

لبناء أي تقديرات عن وضع عدد من الدول المحتمل وميزاتها النسبية في أي تكتل اقتصادي إقليمي يضم الدول العربية ودول الجوار الجغرافي وإسرائيل، يلزم التعرف على الوضع الاقتصادي المقارن لهذه الدول، وتتعدد المعايير التي يمكن على أساسها قياس الوضع المقارن لاقتصاديات عدد من الدول، ولتحديد موقع اقتصاد هذه الدول على خريطة الاقتصاد العالمي والإقليمي، وهنا تبرز قضية حجم القوى العاملة وإنتاجية العامل ومعدلات الإنتاج باعتبارها المقياس الرئيس للقوة الذاتية لاقتصاد الدولة، والذي يوضح إلى أي مدى يستطيع الاقتصاد الدخول إلى حلبة المنافسة العالمية ويحقق أهدافه المنشودة، وهو ما يتطلب دراسة مستوى الإنتاج داخل الدولة ومدى قدرته على التنوع واعتماده على مصادر قادرة على توليد الدخل الإضافي للمجتمع وكذلك هيكل التجارة الخارجية، وسوف نعتمد على معايير ثلاثة لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

أولاً: حجم القوى العاملة وإنتاجية العامل.

ثانياً: معدلات الناتج المحلي وهيكله.

ثالثاً: هيكل التجارة الخارجية.

أولاً - حجم القوى العاملة وإنتاجية العامل: ترتبط القوى العاملة لأي دولة بعدد السكان القادرين على العمل، وتشير الإحصائيات فيما يتعلق بعدد السكان في سن العمل (١٥-٦٤) في أهم دول المنطقة، بأنه قد بلغ في مصر والسعودية والمغرب والجزائر وتركيا وإيران وإسرائيل على الترتيب نحو ٣٢، ١٠، ١٤، ٣٤، ٣٠، ٣١، ٣ مليون نسمة في عام ١٩٩٣[٦٣].

(٦٣) البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٥.

وبلغ عدد العاملين فعلياً منهم نحو ١٦، ٥، ٩، ٧، ٢٥، ١٧، ٢ مليون عامل في الدول المذكورة بالترتيب في العام ذاته، ورغم أن هذه البيانات تشير بوضوح إلى وجود وفرة نسبية في عنصر العمل في مصر ودول عربية أخرى إضافة إلى تركيا وإيران، إلا أن المؤشر الأكثر أهمية هو إنتاجية العامل التي هي محصلة مهاراته والتكنولوجيا التي يستخدمها وكفاءة الإدارة التي توجهه وتشرف عليه وعلى عملية الإنتاج برمتها. وقد بلغت الإنتاجية السنوية الحقيقية للعامل في مصر والسعودية والمغرب والجزائر وتركيا وإيران وإسرائيل على الترتيب نحو ١٣٣٢٥، ٣٨٢٨٠، ٨٨٨٨، ٢٠٥١٤، ٩٣٤٤، ٢٠٣٢٣، ٣٨٨٥٠ دولاراً عام ١٩٩٣[٦٤].

وتعكس هذه البيانات الوضع الاقتصادي المقارن لدول المنطقة في مجال العمالة، وتوضح أن إنتاجية العمالة في مصر تتفوق على نظيرتها في المغرب وتركيا ولكنها تعتبر منخفضة بالنسبة لإسرائيل والعديد من دول المنطقة إلا أنه لو أخذنا في الاعتبار الإنتاجية المرتفعة في قطاعات استخراج النفط والغاز الضخمة في دول مثل السعودية والجزائر فإن الوضع النسبي لإنتاجية العمل في مصر مقارنة بهذه البلدان سوف يتحسن. وإذا استبعدنا العمالة في قطاع الزراعة والتي تشكل ٤١٪ من العاملين في مصر والتي تعد منخفضة الإنتاجية بسبب كثافة السكان مقارنة بمساحة الأراضي الزراعية، فإن الإنتاجية الحقيقية للعامل في قطاعي الصناعة والخدمات في مصر سوف تصل إلى نحو ١٩ ألف دولار في العام. حيث لا يعمل في الصناعة إلا أقل من خمس قوة العمل المصرية ١٨٪، بالمقارنة فإن أعلى نسبة للقوى العاملة الصناعية في الشرق الأوسط تعمل في إسرائيل (٣٨٪) وتنتمي نسبة مهمة منها إلى ذوي الكفاءات الفنية العالية والمهارات المتقدمة[٦٥].

(٦٤) انظر الشكل رقم ١ الذي يوضح إنتاجية العامل في الدول الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط عام ١٩٩٣.

(٦٥) البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٤.

وإذا كانت الإحصاءات[٦٦] تشير إلى انخفاض إنتاجية العامل في مصر والدول العربية عن إسرائيل إلا أنه لا ينبغي أخذ هذا المؤشر بشكل جامد وإنما يجب النظر بشكل شامل ومستقبلي إلى الأوضاع المقارنة لقوة العمل وإنتاجيتها في مصر ودول المنطقة، ومن هذا المنظور فإن مصر تملك قوة عمل ضخمة تحتاج لمزيد من التدريب ولتطوير التكنولوجيا التي تتعامل معها ولتطوير الإدارة التي تقودها وعندها يمكن أن تشكل قوة ضاربة يمكنها تعزيز الوضع النسبي للاقتصاد المصري على الصعيد الإقليمي. ولكن حتى في الوقت الراهن فإنه مع أن إنتاجية العمالة في قطاعي الصناعة والخدمات في مصر تبلغ نحو نصف نظيرتها في إسرائيل، فإن متوسط أجور العمالة في إسرائيل يزيد عدة مرات على متوسط الأجور في مصر بما يجعل الوضع النسبي الحقيقي للعمالة في مصر بعد مقارنة إنتاجيتها وأجرها أفضل كثيراً من إسرائيل وأكثر إغراء وجاذبية لأي استثمارات جديدة[٦٧] ويمكن أن تتم في إطار أي شراكة إقليمية وحتى بالنسبة للعمالة الماهرة الفنية الضرورية للصناعات عالية التكنولوجيا، فمع أنها تشكل في إسرائيل نسبة أعلى من قوة العمل مقارنة بمصر، فإن حجمها المطلق في إسرائيل يقل كثيرا عن مصر التي يبلغ عدد خريجيها

(٦٦) تشير تقارير البنك الدولي إلى أن العمالة غير الماهرة في البلدان متوسطة الدخل والغنية، سيتعرضون لمنافسة ضارية – من جانب عمال البلدان الأخرى بينما أنواع العمالة الأخرى التي تفتقر للديناميكية اللازمة لتعويض الكفاءة المتزايدة التي يحققها منافسوها، أو لا تتوافر لها المرونة اللازمة سوف تتعرض لمخاطر أكثر شدة.
يشير التقرير إلى أن قرابة ٤٣,٨٪ من القوى العاملة المصرية من الأميين، فإذا ما أضفنا إليهم ذوي التعليم المتوسط وهم ٤٢,٨٪ لاتضح لنا أن زهاء ٧٠٪ من القوى العاملة ذات مستوى تعليمي منخفض للغاية، بينما تتميز العمالة الإسرائيلية بارتفاع مستواها التعليمي، حيث يمثل خريجو التعليم العالي ٧٣٪ من الإجمالي.
انظر في ذلك البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٤.

(٦٧) تبلغ معدلات الأجور في مصر ٣١, دولاراً/ساعة بينما تتراوح في إسرائيل بين ٢,٧٨ و٣ دولار/ساعة وتركيا بين ٠,٧٤ و١,٣ دولار/ساعة.
انظر في ذلك البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٤.
- UNDP. Human development Report, 1994. Oxford: Oxford un Press, 1994, P. 5.

الجامعيين وفوق الجامعيين سنوياً أضعاف نظرائهم في إسرائيل وبالتالي فإن وفرة العمل في مصر سواء أكانت عماله عادية أم ماهرة أم فنية تبقى أكثر وفرة بصورة يمكن لمصر أن توظفها في جذب الاستثمارات في كل المجالات بما فيها الصناعات عالية التكنولوجيا، وذلك شريطة أن تجيد مصر تقديم صورة حقيقية وخلق انطباع جيد عن ميزاتها النسبية في هذا المجال(٦٨).

ثانياً - معدلات الناتج المحلي وهيكله

أ - معدلات الناتج المحلي ونصيب الفرد منه

تعبر معدلات الناتج المحلي ونصيب الفرد منه عن حجم اقتصادات الدول المختلفة، وقدرتها التنافسية في حالة الانضمام إلى أي تجمع اقتصادي سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي.

وتشير إحصائيات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي لكل من مصر والأردن وتركيا وإيران وسوريا والمغرب وتونس والجزائر والسعودية والإمارات العربية والكويت وعمان وإسرائيل، إلى أنه قد بلغ نحو ٤٢,٩٢٣ - ٦,١٠٥ - ١٣١,٠١٤ - ٦٣,٧١٦ - ١٧,٢٣٦ - ٣٠,٨٠٣ - ١٥,٧٧٠ - ٤١,٩٤١ - ١١٧,٢٣٦- ٣٥,٤٠٥ - ٢٤,٢٨٩ - ١١,٦٢٨- ٧٧,٧٧٧ مليون دولار عام ١٩٩٤(٦٩).

---

(٦٨) أحمد السيد النجار، من يفوز في أي إطار للتعاون الاقتصادي الاقليمي، دراسة مقدمة لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ومنشورة في جريدة الأهرام ١٩٩٦/١/١، ص ١٩.

(٦٩) جدير بالذكر في هذا العدد أن هذه البيانات تحتوي على نسبة من الخطأ، ومصدر الخطأ هو أن بيانات البنك الدولي تحتسب على أساس تحويل انتاج كل دولة مقدراً بعملتها المحلية إلى دولارات وفقاً لسعر الصرف السائد. وخطأ هذه الحسابات يكمن في أن سعر صرف غالبية أو كل العملات تقريباً مقابل الدولار الأمريكي يختلف عن قيمتها الحقيقية مقارنة بالدولار. فسعر الصرف الحقيقي لأي عملة مقابل الدولار هو السعر الذي يعكس =

كما يشير التقرير نفسه إلى أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي والمحسوب وفقاً للقوة الشرائية للدولار قد بلغ نحو ٧٢٠ - ١,٤٤٠ - ٢,٥٠ - ٢,٢٠٠ - ١,١٤٠ - ١,٧٩٠ - ١,٦٥٠ - ٧,٠٥٠ - ١٩,٤٢٠ - ٥,١٤٠ - ١٣,٢٢٠ دولارا في مصر والأردن وتركيا وإيران والمغرب وتونس والجزائر والسعودية والكويت وعمان وإسرائيل على الترتيب عام ١٩٩٤[٧٠].

بينما يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفلسطينيين ممثلة في (الضفة وقطاع غزة) ٢,٢٢٨ مليون دولار، ويبلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فيها نحو - ١٨٠٠ دولار[٧١].

يتضح لنا أن حجم الاقتصاد الإسرائيلي يفوق حجم اقتصادات جميع دول المنطقة تقريبا، عدا الاقتصاد التركي والاقتصاد السعودي الذي يعتمد بصفة أساسية على النفط.

كما أن متوسط دخل الفرد في إسرائيل اليوم هو أكبر بنحو عشرين ضعفاً من

= القدرات الشرائية المقارنة بين هذه العملة والدولار، بمعنى أنه من المفروض أن تكون القدرة الشرائية للدولار في السوق الأمريكية مساوية للقدرة الشرائية لما يقابله من أي عملة في سوق الدولة خاصة هذه العملة. كذلك فإن اختلاف مستوى أسعار السلع والخدمات من دولة لأخرى، واستهلاك جانب السلع والخدمات في مواقع الإنتاج دون أن تدخل في الحسابات القومية يمكن أن يؤدي إلى تقليل الناتج المحلي الإجمالي المحسوب لبعض الدول عن ناتجها الحقيقي وإذا كان البنك الدولي يريد الحفاظ على مصداقية البيانات التي يصدرها في تقريره عن التنمية في العالم فلا بد له من تعديل أسس حساب الناتج المحلي الإجمالي حتى تقترب من القيمة الحقيقية لناتج كل دولة من السلع والخدمات.
- انظر حول هذه الاحصائيات تقرير البنك الدولي.
- World Bank, World development Report 1996 Oxford University Press.

(٧٠) انظر الجدول رقم ١ حول بعض المؤشرات الاقتصادية لبعض دول الشرق الأوسط (١٩٩٤).

(٧١) انظر الجدول رقم ٤، حول خصائص اقتصادات الضفة الغربية وقطاع غزة، وإسرائيل، والأردن من خلال مؤشرات مختارة.

متوسط دخل الفرد في مصر (١٣,٢٢٠ دولاراً بالمقارنة ٧٢٠ دولاراً)، ويزيد عن جميع مستويات الدخول في دول المنطقة عدا بعض الدول الخليجية التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لدخلها القومي(٧٢).

وتأكيدا لهذه الحقائق نلاحظ ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ٩٠ - ١٩٩٤ في إسرائيل عن جميع دول المنطقة عدا الأردن، وإيران، وتونس، وعمان في ضوء المؤشرات الرقمية السابق ذكرها، نخلص إلى تميز الاقتصاد الإسرائيلي بل وتفوقه على العديد من الدول العربية، الأمر الذي يمكن أن يعكس احتمالات توزيع المكاسب والخسائر بين دول المشروع الشرق أوسطي، فالمكسب سوف يكون دائما للدولة الأكثر تفوقاً في المجال الاقتصادي بين دول المجموعة.

ولا شك أن حجم الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في أي دولة يعكس حجم سوقها الداخلية التي تمثل حافز زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية على السواء، ليس هذا فقط، بل تشكل عامل جذب للشركات العالمية العملاقة وللدول الأخرى على الدخول مع هذه الدول في شراكة اقتصادية.

نخلص من هذا أن ست دول عربية على الأقل ومن بينها مصر يمكن أن تكون ذات ثقل اقتصادي في المنطقة ويمكن أن تكون أكثر جاذبية مقارنة بإسرائيل إذا أجادت هذه الدول الترويج لأسواقها الاستثمارية وإذا عالجت المشكلات التي تواجه الاستثمارات فيها المتمثلة في التعقيدات البيروقراطية، وعدم عدالة وتناسق النظم الضريبية بها(٧٣).

---

(٧٢) انظر الجدول رقم ١ بعض المؤشرات الاقتصادية لبعض دول الشرق الأوسط (١٩٩٤).

(٧٣) د. خالد سعد زغلول، التهرب الضريبي كمؤشر لعدم كفاءة منظومة الضرائب على الاستثمارات الوافدة، بحث مقدم لمؤتمر التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية المشتركة، جامعة الدول العربية، القاهرة، في الفترة من ٩ - ١١ نوفمبر ١٩٩٣، ص ٣٨.

إلا أن أوجه المقارنة لا تتوقف على حجم الناتج المحلي لدول المنطقة فقط، بل تتوقف أيضاً على هيكل هذا الناتج.

ب - هيكل الناتج المحلي

يمثل هيكل الناتج المحلي أهمية كبرى في اقتصادات الدول حيث توضح إلى أي مدى يستطيع المجتمع الاعتماد على القطاعات الأكثر تأميناً لتطوره في الأجل الطويل، أو القطاعات الأكثر ديناميكية.

وتشير تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم إلى أن الصناعة قد شكلت نحو ٢١٪ من الناتج المحلي لكل من مصر وإسرائيل، بينما وصلت إلى ٢٧٪ بالنسبة للأردن، و٣١٪ لتركيا، و٣٧٪ لإيران، و٢٣٪ لسوريا، و٣٠٪ للمغرب، و٣٢٪ لتونس، و٤٤٪ للجزائر و٥٢٪ للسعودية، و٥٧٪ للإمارات العربية، و٥٣٪ للكويت، و٥٣٪ لعمان(٧٤).

وعن هيكل الصناعة في الدول السابقة، نلاحظ أن أغلب دول الشرق الأوسط تتسم بغلبة الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ والغزل والنسيج، بينما تمثل صناعات الآلات ومعدات النقل نسبة ضئيلة فيها عدا السعودية وتركيا وإيران فالسعودية تتميز بارتفاع صناعة الكيماويات التي تبلغ ٣٩٪ من الناتج الصناعي بها، وتركيا، وإيران تتميز بارتفاع صناعة الآلات والالكترونيات التي تبلغ على التوالي ١٩٪، و٢٦٪ من الناتج الصناعي لكل منهما.

أما بالنسبة لإسرائيل، نجد أن هيكل الصناعة يتميز بغلبة الصناعات المتقدمة والمتطورة والتي تمثل صناعات المستقبل بالأساس، فالالكترونيات والآلات تمثل ٣٢٪

(٧٤) انظر الجدول رقم ١ الذي يوضح هيكل الناتج المحلي في بعض دول الشرق الأوسط عام ١٩٩١.

من الناتج الصناعي، والكيماويات والبلاستيك تمثل ٨٪، بينما الصناعات الغذائية تمثل ١٣٪ فقط وكذلك صناعة الغزل والنسيج تمثل ٩٪ من الناتج الصناعي(٧٥).

ولا شك أن الصناعة تلعب دوراً حيوياً ورئيسياً في عملية التنمية كلها، أي بوصفها عمليات تغيير شامل تهدف إلى إحداث زيادة مطردة في الإمكانات الذاتية للمجتمع، كما أنها لا تنشأ من فراغ بل هي وليدة عملية تراكمية طويلة ونتاج تفاعل المعرفة العلمية والموارد الاقتصادية. ولذلك لم يكن مستغرباً أن ترتفع الصادرات الإسرائيلية إلى ١٦,٨٨١ مليار دولار وتصل في تركيا نحو ١٨,١٠٦ مليار دولار، ونحو ١٣,٩٠٠ مليار دولار في إيران، بينما ظلت في مصر عند ٣,٤ مليارات دولار.

[على الرغم من الطفرة الهائلة التي حدثت خلال العام المالي ٩٤/ ١٩٩٥، والذي ارتفعت فيه الصادرات بنحو ١,٦ مليار دولار تقريبا](٧٦).

وتعكس لنا هذه الأرقام حقيقة الوضع الاقتصادي لدول المنطقة، ومدى تنوع الإنتاج المحلي الإسرائيلي، وتفوقها في مجال الصناعات المتقدمة مقارنة بالدول العربية التي تفتقر إلى أغلب الصناعات المتقدمة واعتمادها بصفة أساسية على الصناعات الاستهلاكية.

ثالثا هيكل التجارة الخارجية

يمثل هيكل التجارة الخارجية أهمية كبرى في اقتصادات جميع الدول بصفة عامة، والدول التي ترغب في الانضمام لأحد التكتلات الإقليمية أو العالمية بصفة خاصة، وعن هيكل التجارة الخارجية لدول منطقة الشرق الأوسط، تشير الإحصائيات(٧٧) إلى إن حجم الصادرات المصرية بلغت ٣,٤ مليارات دولار في

(٧٥) انظر الجدول رقم ٢ الذي يوضح هيكل الصناعة التحويلية في بعض دول الشرق الأوسط عام ١٩٩٤.

(٧٦) انظر الجدول رقم ٣ الذي يوضح هيكل التجارة الخارجية لبعض دول الشرق الأوسط عام ١٩٩٤.

(٧٧) انظر الجدول رقم ٣ الذي يوضح هيكل التجارة الخارجية.

مقابل واردات تقدر قيمتها بـ ١٠,١٨ مليارات دولار عام ١٩٩٤، ويتضح من ذلك ارتفاع عجز ميزان المدفوعات المصري، بينما بلغ حجم صادرات تركيا ١٨,١ مليار دولار في مقابل واردات قدرت بـ ٢٣,٢٧ مليار دولار وبلغ حجم صادرات إيران ١٣,٩ مليار دولار في مقابل واردات قدرت بـ ٢٠,٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٤(٧٨).

وعن باقي الدول العربية تتقارب حجم صادراتها مع حجم وارداتها بسبب تصديرها للنفط العربي - بل حققت بعض الدول العربية مثل السعودية فائضا في ميزان مدفوعاتها، فقد بلغ حجم صادراتها ٣٨,٦٠٠ مليار دولار في مقابل واردات قدرت بـ ٢٢,٧٩ مليار دولار عام ١٩٩٤، حيث تحتل صادرات النفط بنسبة ٩٠٪ من إجمالي حجم صادراتها.

وفي إسرئيل بلغ حجم صادراتها ١٦,٨ مليار دولار مقابل واردات بلغت ٢٥,٢٣ مليار دولار عام ١٩٩٤، وتحتل الالكترونيات والآلات والمعدات نسبة كبيرة من إجمالي صادراتها حيث تبلغ ٣١٪(٧٩).

وتمثل التجارة الخارجية بالنسبة لإسرائيل أهمية خاصة لأنها تعاني من ضيق السوق، والنقص الشديد في الموارد الطبيعية، وينعكس ذلك في نسبة الواردات والصادرات من إجمالي الناتج القومي والتي تصل إلى ٧٥٪ وتعاني إسرائيل من عجز مزمن في الميزان التجاري، والذي يعكس الحجم الضخم للإنفاق العسكري وضرورة استيراد الخامات ومدخلات الإنتاج والافتقار لمنافذ التسويق. وقد زاد العجز في الميزان التجاري من ٦,١ مليارات دولار عام ١٩٩٢ إلى ٦,٢ مليارات دولار عام ١٩٩٣(٨٠).

---

(٧٨) انظر الجدول رقم ٣ الذي يوضح هيكل التجارة الخارجية لبعض دول الشرق الأوسط لعام ١٩٩٤.

(٧٩) انظر الجدول رقم ٣ الذي يوضح هيكل التجارة الخارجية.

(٨٠) - Eiu Country Profile Israel, 1993/94. P. 32.

وقد ساهمت التسوية السلمية وتراجع المقاطعة العربية في زيادة الصادرات الإسرائيلية بشكل ملحوظ وفتح أسواق غير تقليدية في دول آسيا وشرق أوروبا وقد زاد حجم الصادرات ١٩٪ عام ١٩٩٣ مقارنة بصادرات عام ١٩٩٢(٨١).

نخلص من هذا إلى أن جميع الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط تتمثل صادراتها في النفط الذي يشكل نسبة كبيرة من حجم صادراتها، (عدا تركيا التي تتميز بارتفاع حجم صادراتها من السلع الصناعية التي تمثل ٦٤٪ من إجمالي صادراتها)(٨٢)

وتتمثل وارداتها في المواد الغذائية والالكترونيات والآلات والمعدات وباقي الصناعات الأخرى.

بينما تتسم الصادرات الإسرائيلية بتنوعها وتحتل الآلات والمعدات والالكترونيات نسبة كبيرة من إجمالي صادراتها، وسوف نتعرض في إطار هيكل التجارة الخارجية إلى دراسة حجم التجارة العربية البينية والتجارة العربية الإسرائيلية لتحديد الآثار المتوقعة لإقامة السوق الشرق أوسطية.

أ - التجارة العربية البينية

تشير الإحصائيات إلى أن العلاقات التجارية العربية تحتل مكانة ثانوية بالنسبة للعلاقات التجارية العربية الدولية، حيث بلغت نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية نحو ٩٪ فقط عام ١٩٩٣(٨٣).

---

(٨١) - Eiu Isreal 4 th Quarter 1993, P.8.

(٨٢) انظر الجدول رقم ٣ الذي يوضح هيكل التجارة الخارجية.

(٨٣) انظر الشكل رقم ٤،٣ الذي يوضح اتجاهات الصادرات العربية الإجمالية، لمزيد من التفصيل انظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٤، ص ١١٤، ١١٥.

انظر أيضاً

- R. Wilson, "The Economic Relations of The middle East: Toward Europe or Within The region" The middle East Journal, Vol. 48, No2, Spring 1994, p. 10.

وتساهم دول مجلس التعاون بالجزء الأكبر من الصادرات العربية البينية الإجمالية، حيث بلغ نصيبها من تلك الصادرات نحو ٧٢,٧٪ خلال عام ١٩٩٣.

ومما تجدر الإشارة إليه أن معظم صادرات دول المجلس إلى الدول العربية محصورة بين دول المجلس نفسها، حيث يبلغ ما يتجه من تلك الصادرات إلى أسواق دول المجلس قرابة ٧٨,٣٪ خلال العام، وتتجه النسبة المتبقية (٢١,٧٪) إلى بقية أسواق الدول العربية.

أما عن مجموعة دول اتحاد المغرب العربي، فتساهم بجزء بسيط في الصادرات العربية البينية الإجمالية إذ بلغ نصيبها من تلك الصادرات نحو ٨,٨٪ خلال عام ١٩٩٣. ومع ذلك، فإنه وعلى غرار دول مجلس التعاون، تستوعب أسواق دول الاتحاد الجزء الأكبر من الصادرات البينية لهذه الدول، حيث بلغ ما اتجه من تلك الصادرات إلى أسواق دول المجموعة ٧٢,٤٪ خلال العام.

كما تقدر الاستثمارات العربية البينية التي تدفقت عبر الدول العربية خلال عام ١٩٩٣ بنحو ١١,٨ مليار دولار، وهي تمثل نسبة ضئيلة مقارنة بحجم الاستثمارات العربية في الخارج البالغ رصيدها نحو ٦٧٠ مليار دولار(٨٤).

ويقدر حجم الإنماء العربي الميسر خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩٣ بنحو ٩٨,٣ مليار دولار، حصلت البلدان العربية المستقبلة للعون العربي على ما يزيد قليلا عن نصفه، ويغلب الطابع الثنائي على العون العربي مقارنة بما تمنحه المؤسسات الإنمائية العربية متعددة الأطراف، وكذلك الطابع التلقائي الذي لم يكن يخدم مخططا هادفاً للتنمية التكاملية.

ولا شك أن تحقيق المزيد من التقارب والتنسيق بين الدول العربية في المجال

(٨٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٥، ص١١٢.

الاقتصادي لإقامة تجمع اقتصادي عربي سيتيح للعرب التعامل بفاعلية مع الدول الأخرى ولا سيما السوق الشرق أوسطية(٨٥).

ب - التجارة العربية الإسرائيلية

تعتمد هذه التجارة بصفة رئيسية على تجارة مصر وإسرائيل، وعلى الرغم من أن الاتفاق التجاري الموقع بين مصر وإسرائيل قد تم عقب معاهدة كامب ديفيد بالتحديد في ٨ مايو عام ١٩٨٠، فإن سريان هذ الاتفاق قد تم في العام التالي.. ومع ذلك فإنه لم ترد أرقام رسمية عن التبادل التجاري بين البلدين إلا ابتداء من عام ١٩٩٠.

وحسب البيانات الرسمية المصرية(٨٦).. فإن حجم التبادل التجاري بين مصر وإسرائيل قد ارتفع من ٥٦١ مليون جنيه في عام ١٩٩٠ إلى ١٠٠٨ ملايين جنيه في عام ١٩٩٢ ثم عاد وانخفض إلى ٨٧٩ مليون جنيه في عام ١٩٩٣. والميزان التجاري لصالح مصر بسبب تصدير النفط الذي تبلغ مساهمته نحو ٩٤٪ من إجمالي الصادرات لإسرائيل.. وقد ارتفعت الصادرات المصرية لإسرائيل من ٤٥٢ مليون جنيه في عام ١٩٩٠ إلى ١١٨٧ مليون جنيه في عام ١٩٩١ وإلى ٩٦٧ مليون جنيه في عام ١٩٩٢ الذي شهد أكبر حجم تصدير لإسرائيل نتيجة ارتفاع حجم صادرات النفط إلى ٩١٥ مليون جنيه.

ثم عاد وانخفض حجم الصادرات المصرية الإسرائيلية في عام ١٩٩٣ ليبلغ ٧٧٥ مليون جنيه بالإضافة إلى النفط الخام.. فإن الصادرات المصرية تشمل غزل

(٨٥) التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٦٩.

(٨٦) تقرير وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، عن حجم التجارة المصرية الإسرائيلية وأنواعها - تقرير غير منشور، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٤.

القطن وخيوطه والأقمشة ومواد البناء والنباتات الطبية والعطرية ومنتجات يدوية وكتباً وبصلاً.

أما الصادرات الإسرائيلية في مصر... على الرغم من انخفاض قيمتها منذ بدء التطبيع إلا أنها على خلاف الصادرات المصرية التي تغلب عليها المواد الأولية، فإن الصادرات الإسرائيلية مصنعة ومتنوعة.

وقد ارتفعت قيمة هذه الصادرات بما يساوي عشرة ملايين جنيه مصري في عام ١٩٩٠ إلى ١٤ مليون جنيه في العام التالي ثم إلى ٤٢ مليون جنيه في عام ١٩٩٢. ثم إلى ٦٤ مليون جنيه في عام ١٩٩٣.

وأهم الصادرات الإسرائيلية إلى مصر الوقود المعدني والمراجل والآلات وأدوات آلية وراتنجات ولدائن صناعية وكيماوية ومواد دباغة(٨٧).

ولا يتوقع أن يؤثر التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل في المستقبل على التعاون العربي، فأي علاقات اقتصادية قد تنشأ في المستقبل، لن تؤثر بالضرورة سلباً. فنحن لا نتصور أن أياً من الدول العربية تسعى إلى استبدال التعاون العربي بآخر أو تفكر في إنشاء علاقات تعاونية على حساب أي بلد عربي آخر، لأن ذلك يضر بالبلد العربي نفسه وبمصالحه الاستراتيجية بعيدة المدى، وحتى بالنسبة للترتيبات الثنائية في إطار الاتفاقات السياسية فلا يتوقع أن تنشأ وقائع مادية مستقبلية تعوق التعاون العربي، وتجعل من المتعذر تعزيزه وتطويره.

فإذا كانت كل الاعتبارات المذكورة لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، إلا أنها لا تنفي إمكانية إقامة علاقات اقتصادية بينها وبين الدول العربية، لأن العلاقات الاقتصادية والتجارية تعتمد على مزايا نسبية تتمتع بها الدول ولا يعني انخفاض حجم الناتج القومي أو انخفاض معدل الدخل الفردي أن الدولة الأضعف لا تستفيد

(٨٧) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، تقرير عن حجم التجارة المصرية الإسرائيلية وأنواعها - مرجع سابق، ص ٥.

من الدولة الأقوى، أيضاً فإن المؤشرات الاقتصادية الجامدة لا تكفي للتعبير على القوة الاقتصادية للدولة فهناك القوى البشرية والمساحة الجغرافية والبنية الأساسية والإمكانيات المستقبلية، ولو نظرنا لحالة مصر فمع القبول بتواضع أرقام المؤشرات الاقتصادية، إلا أن مصر تتمتع بقاعدة اقتصادية متنوعة تجمع بين إمكانيات كبيرة لتنمية الإنتاج الزراعي والتصنيع الزراعي وبين قاعدة صناعية تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم وتنتقل من مراحل الصناعات البسيطة إلى مراحل الصناعات المركبة. أيضاً مصر دولة تمثل الخدمات فيها نسبة تكاد تصل إلى نصف دخلها القومي وهذا قطاع يمكن بالرعاية أن يمثل ميزة نسبية ضخمة لمصر نظراً لما تتمتع به من موقع جيوبوليتكي جيد وإمكانيات السياحة، فمركزية الموقع الجغرافي تجعلها موقع يسهل الوصول إليه، وباختصار فإنه لا بد أن ننظر في العلاقات بين الأطراف إلى حزمة من العناصر الاقتصادية والجغرافية والبشرية فلدينا إمكانيات بشرية بالتدريب تمثل رصيداً مهماً.

المبحث الثاني
الآثار المتوقعة لإقامة السوق الشرق أوسطية(٨٨)

بعد أن تعرفنا على الأوضاع الاقتصادية لبعض دول منطقة الشرق الأوسط، سوف نحاول التوصل إلى تقديرات احتمالية لأهم الآثار المتوقعة لإقامة هذه السوق حتى نصل إلى نتائج يمكن الاستفادة منها لرسم السياسة العربية المستقبلية حيال هذا المشروع.

وسوف ندرس الآثار المتوقعة لإقامة السوق قطاعياً على النحو التالي:

(٨٨) يلاحظ أن الباحث تناول هذه الآثار من زاوية اقتصادية تجريدية، لم تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد التاريخية والنفسية والثقافية للصراع العربي - الإسرائيلي.

أولاً - الزراعة

بالنسبة للزراعة الإسرائيلية، يعترض نموها وتطورها قلة الموارد المائية والأراضي والعمالة الرخيصة والأسواق، ومشروع السوق الشرق أوسطي سوف يوفر للقطاع الزراعي كثيرا من العناصر التي يفتقدها، كما يفتح مجالا للاستثمار الإسرائيلي الزراعي من خلال إقامة مشروعات زراعية مشتركة في الأراضي العربية يوجه إنتاجها للتصدير سواء داخل العالم العربي أو خارجه، وتستخدم فيها العمالة العربية الرخيصة، وكذلك الخبراء الزراعيين الإسرائيليين، مما يساهم في حل مشكلة فائض العمالة العربية غير الماهرة وفائض العمالة الإسرائيلية الماهرة.

كذلك يوفر العالم العربي لإسرائيل مصادر جديدة للمياه وخاصة في ظل خطورة الوضع المائي في المنطقة واحتمالات عدم كفاية الموارد المائية لسد احتياجات إسرائيل في عام ٢٠٠٠.[٨٩] كذلك يقدم العالم العربي سوقاً كبيراً لفائض الإنتاج الزراعي الإسرائيلي حيث يعاني العالم العربي من عجز في توفير منتجاته الزراعية والغذائية نتيجة النمو السكاني، وضعف وتائر نمو الزراعة العربية.

إلا أن الدول العربية يمكن أن تستفيد من الخبرات الإسرائيلية في مجال الزراعة، بما يمكنها في المستقبل من زيادة حجم إنتاجها الزراعي مع تميزها بانخفاض أسعارها نظراً لتملكها الموارد الأساسية في هذا المجال وهي الأرض والمياه والعمالة والطاقة[٩٠].

---

(٨٩) لقد وضعت إسرائيل بالفعل خططاً لاستغلال المياه العربية وعلى رأسها خطة لاستغلال مياه نهر النيل عن طريق ترعة السلام الممتدة من دمياط عبر سيناء لري صحراء النقب ثم غزة والضفة الغربية وسائر المناطق داخل إسرائيل. كما ترى إسرائيل إمكانية التعاون مع الأردن في تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة الجليل والتعاون مع لبنان في الاستفادة من نهر الليطاني، ثم مشروع أنابيب السلام لنقل المياه من تركيا الى إسرائيل عبر أنابيب.
انظر في ذلك نادية رفعت، الاقتصاد الإسرائيلي وطموحاته من التسوية السلمية، مستقبل العالم الإسلامي، مالطا، السنة الخامسة، العدد ١٤ - شتاء ١٩٩٥، ص ٥٤، ٥٥.

(٩٠) عمرو كمال حمودة، الأوضاع النفطية العربية في ظل مشروع السوق الشرق أوسطية، مستقبل العالم الإسلامي، مالطا، السنة الخامسة، العدد ١٤، شتاء ١٩٩٥. ص ٧١.

وهكذا ستحظى إسرائيل في محصلة التحليل بفوائد أكبر بكثير مما ستحظى به الدول العربية في مجال الزراعة خلال المدى القريب، إلا أن ميزان القوى يمكن أن يتغير لصالح الدول العربية في المدى المتوسط والبعيد، إذا أحسنت الاستفادة من هذا التجمع الاقتصادي واستغلال جميع مواردها على الوجه الأمثل.

ثانيا - الصناعة:

تعد الصناعة القطاع الرائد في الاقتصاد الإسرائيلي وتمثل الصادرات الصناعية نسبة مهمة من إجمالي الصادرات(٩١).

وأهم العقبات التي تقف أمام تطور الصناعة الإسرائيلية هي محدودية الأسواق المتاحة أمامها ونقص الموارد والخامات ونقص الأيدي العاملة غير الماهرة مقابل فيض العمالة المؤهلة، والسوق الشرق أوسطية سوف يذلل لها جميع هذه العقبات.

فمن المتوقع أن تتمتع إسرائيل بأسبقية واسعة في مجال الصناعة التحويلية المستخدمة لتقانات متقدمة، وهذا يمكنها من غزو أسواق الدول العربية والحصول منها على ما تحتاجه من مواد أولية وطاقة، وأما عن الدول العربية، فمن المتوقع أن تقتصر الصناعة في مصر وسوريا على مجالات ذات مستوى تقاني متوسط، وعلى عدد من الصناعات الهندسية المتصلة بقطاع البناء وعلى الصناعات الغذائية لتلبية حاجات سوقها ذات العدد الكبير من المستهلكين. أما لبنان فمن المتوقع أن يكون دوره المفضل في مجال الخدمات المصرفية والمالية والتعليمية والصحية والسياحية، والصناعة إلى حد ما، ولكنه يظل دوراً ثانوياً حتى في هذه المجالات مقارنة بالدور الإسرائيلي. وبالنسبة لدول الخليج العربي فمن المتوقع أن تحتل صناعة الكيماويات مكانة مهمة في مشروع السوق الشرق أوسطي.

(٩١) انظر الجدول رقم (٣) حول هيكل التجارة الخارجية لبعض دول الشرق الأوسط عام ١٩٩٢.

ويخشى أن يحول ذلك بين الدول العربية وإقامة الصناعات الناشئة، اكتفاء بما هو قائم في إسرائيل، أو تعرض الصناعات العربية لمنافسة قوية في ظل منطقة التجارة الحرة أو الاتحادات الجمركية في المرحلة الأولى لإقامة السوق.

ثالثاً – التجارة الخارجية البينية أي بين بلدان الشرق الأوسط

يشير التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية العربية (في مجالي الاستيراد والتصدير) من جهة، والإسرائيلية من جهة أخرى[٩٢] إلى أن إقامة مشروع السوق الشرق أوسطية سوف يتيح لإسرائيل مجالاً أوسع بكثير للتصدير إلى البلدان العربية مما لهذه الأخيرة بالنسبة إلى التصدير لإسرائيل. فإسرائيل تستطيع تصدير عدد كبير من السلع المصنعة وبعض المنتجات الزراعية، خصوصاً إذا ظلت تتبع سياسة دعم سخية لإنتاجها الزراعي، إلى حد أقل من الصناعي، مما يعطيها قدرة على المنافسة في الأسواق العربية. أما الدول العربية فستكون قدرتها على التصدير إلى إسرائيل محدودة بالمقابل بسبب تخلفها الصناعي. وعلى الأرجح ستقتصر صادراتها على أنواع من المنسوجات والجلديات وبعض المصنوعات التي يتم إنتاجها بتقانة متدنية المستوى (بعض الأدوات المطبخية وبعض المنتجات الغذائية وغيرها ومما هو كثيف الاستخدام لليد العاملة). وذلك في ظل سياسات إسرائيل التي ترمي إلى الانتقال من مثل هذه الصناعات الى صناعات أكثر تقدماً بكثير، كالماس المصقول والالكترونيات والبصريات وما تحتاجه الأنشطة المعلوماتية من معدات وبرامج.

بالإضافة إلى ذلك ما يتسم به السوق العربية من اتساع مقارنة بالسوق الإسرائيلي إذ يبلغ الاستهلاك الخاص العربي نحو ٢٣٥ مليار دولار سنويا، مقابل ٣٧ ملياراً لنظيره الإسرائيلي، ومن المرجح أن تكون الصادرات العربية إلى إسرائيل

(٩٢) انظر الجدول رقم ٣ حول هيكل التجارة الخارجية لبعض دول الشرق الأوسط عام ١٩٩٤.

من النوع المعروف بتسمية تحويل التجارة (Trade diversion) في حين يرجح أن تكون الصادرات الإسرائيلية إلى الدول العربية من نوع خلق التجارة (Trade Creation) وتسعى إسرائيل في حالة إقامة سوق شرق أوسطية أو أي ترتيبات أخرى للتعاون والتجارة الإقليمية، إلى أن تتحول إلى مركز إقليمي لتجارة الترانزيت والمواصلات والسياحة نظراً لموقعها الجغرافي المتميز والذي يجعلها معبراً بين المغرب العربي والمشرق العربي، وكذلك بين العالم الخارجي[٩٣] وخاصة المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة، أكبر شريكين تجاريين لإسرائيل - والعالم العربي.

وتشير دراسة حديثة للمفوضية الأوروبية عن تنمية التبادل التجاري في إطار منطقة حرة للتجارة تجمع بين مصر وسوريا، والأردن، ولبنان، والكيان الفلسطيني الوليد، وإسرائيل، إلى أن حجم الصادرات المجمعة لتلك البلدان ستكون نحو ٣٠ بليون دولار عام ٢٠١٠، تكون حصة إسرائيل منها ٥٠ بالمئة[٩٤].

نخلص من هذا إلى أن إسرائيل سوف تحقق فوائد كبيرة مقارنة بالفوائد التي تحققها الدول العربية في مجال التجارة البينية.

رابعاً التدفقات المالية

تمثل التدفقات المالية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية أحد الأهداف التي تسعى إليها الدول أطراف السوق الشرق أوسطية، وعلى المدى القريب لا

(٩٣) لقد طرحت إسرائيل خططاً عديدة لإقامة شبكة من طرق السكك الحديدية والمطارات والموانىء لربط دول المنطقة بعضها ببعض وربط المنطقة بأوروبا وأفريقيا لمزيد من التفصيل في هذا الصدد:
انظر نادية رفعت، الاقتصاد الإسرائيلي وطموحاته من التسوية السلمية، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٩٤) - Eberhard Rhein, Future Co-operation Between The Mashrak Countries and Isreal in The Trade Field: Blue Print for The early 21st Century (Brussels: under publication), 1993, p.5.

يتوقع قيام إسرائيل باستثمارات في الاقتصادات العربية نظراً لاعتمادها في الوقت الحالي على موارد مالية من الخارج لمختلف أغراضها (التسليح - الاستثمار - الاستهلاك) ومع ذلك فإنها تلوح بمكاسب للدول العربية، إذ تدعي أنها تستطيع - بفضل إلغاء المقاطعة العربية الاقتصادية وقيام حالة سلام وتطبيع العلاقات مع العرب، وبفضل علاقاتها القوية بالغرب استدراج استثمارات من خارج المنطقة العربية[٩٥].

إلا أن على المدى المتوسط والطويل فمن المتوقع توجه موارد مالية إسرائيلية للاستثمار في الدول العربية نظراً لتوافر المواد الأولية واليد العاملة بأسعار منخفضة، بالإضافة إلى توافر مناخ خصب لاستيعاب صناعات جديدة في هذه الدول.

أما المجال الكبير للتدفقات المالية البينية هو توجه موارد مالية عربية للاستثمار في إسرائيل، وتدعيماً لهذا الاتجاه من التدفقات المالية، نشير في هذا الصدد إلى مشروع إنشاء بنك تمويل إنمائي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي طرحته إسرائيل بقوة في مؤتمر الدار البيضاء ودعمته مصر والأردن بشكل خاص، مع تحفظات واضحة من بلدان الأسرة الأوروبية وبعض البلدان العربية، وخاصة السعودية. والغرض من إنشاء مثل هذا البنك واضح جلي، هو إيجاد آلية تستطيع إسرائيل الاقتراض منها، وإذا كان البعض[٩٦] يعترض على إنشاء مثل هذا البنك لعدم استفادة الدول العربية من خدماته نظراً لتوافر البدائل له وهي الصناديق الإنمائية الوطنية في الكويت وفي السعودية وفي الإمارات العربية (من دون أن نذكر

(٩٥) يوسف صايغ، منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة إلى العرب، المستقبل العربي بيروت، عدد ١٩٢، ١٩٩٥، ص ١٠.

(٩٦) يوسف صايغ، منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة إلى العرب، مرجع سابق، ص ١١. وأيضاً د. شفيق المصري، الشرق أوسطية الجديدة في انتظار مؤتمر عمان، الاقتصاد والأعمال، السنة السابعة عشرة، العدد ١٨٩، سبتمبر ١٩٩٥، ص ٢٩.

الصندوقين الليبي والعراقي المجمدين حالياً)، ومن البنك الإسلامي للتنمية، وكذلك وبشكل متميز من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، إلا أننا نرى أن بنك التمويل الإنمائي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يمكن أن يكون له دور أكثر فاعلية في دعم المشروعات المشتركة وإنشائها بين دول المنطقة وخاصة مشروعات البنية الأساسية، دون أن يقتصر عملها على تقديم المساعدات المالية فقط(٩٧).

خامساً السياحة(٩٨)

يعد قطاع السياحة من أهم القطاعات في جميع الدول أطراف السوق الشرق أوسطية، نظراً لأن المنطقة بها طاقات سياحية كامنة يمكن استثمارها واستغلالها بالتنسيق بين أطراف سوق الشرق الأوسط لاجتذاب الاستثمارات السياحية الخارجية والسياح الأجانب والمحليين على حد سواء، حيث إن قطاع السياحة على المستوى الإقليمي سيكون من أكثر القطاعات الاقتصادية الواعدة على اعتبار أن الدخل من هذا القطاع هو قيمة مضافة بالعملات الأجنبية في كل الأحوال.

وتطوير صناعة السياحة في المنطقة ككل يحتاج إلى الجهود المشتركة لدول الإقليم سواء في تطوير البنية التحتية التي تخدم السياحة كالطرق والمنشآت السياحية، أو تقديم الخدمات السياحية المثلى والتسويق السياحي في الخارج للمنطقة ككل، حيث يمكن وضع استراتيجية منسقة ترمي إلى اجتذاب قطاعات

(٩٧) د. حسن زكي، السوق الشرق أوسطية وتحديات الاستثمار العربي، الرائد، دمشق، السنة الثانية عشرة – العدد الثامن والأربعون – الربع الثالث – ١٩٩٥، ص ٧٦ – ٧٨.

(٩٨) أحمد قريع، ليس هناك ما نخشاه، مرجع سابق، ص ٥٢.
أيضاً يوسف صايغ، منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة للعرب مرجع سابق، ص ١٠. وأيضاً د. يوسى بيلين، د.يائير هير شفيلد، مخاوف وآمال العرب والإسرائيليين، من الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد، تحرير سلامة أحمد سلامة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٩٠.

مختلفة من الزبائن المحتملين، وتنسيق الخدمات التي تقدم للمتعاملين في هذا المجال، مما يخلق مناخاً عملياً يساعد في نمو صناعة السياحة في العديد من الدول العربية وإسرائيل.

نخلص من هذا إلى أن جميع أطراف السوق الشرق أوسطية يمكن أن تجني فوائد كبيرة من قطاع السياحة إذا تم التنسيق فيما بينها ويؤكد دعاة ذلك المشروع أن هذا التجمع الإقليمي يمكن أن يحدث تقدماً لدول منطقة الشرق الأوسط وترقى بها إلى مصاف الدول حديثة التصنيع في آسيا الشرقية، مثلما هو الحال في رابطة (آسيان)[٩٩].

إن الاستنتاج النهائي لإقامة السوق الشرق أوسطية، أن هذا المشروع يحقق مكاسب للاقتصاد الإسرائيلي في الأساس وإلى مدى بعيد على حساب الدول العربية، وأود أن أذكر هنا أن أي تجمع اقتصادي إقليمي أو عالمي ينتج عنه العديد من الأرباح والخسائر لجميع الأطراف، ومن المتصور أن تتزايد أرباح أحد الأطراف على الطرف الآخر، ولكن ما المانع من قيام هذا التجمع الاقتصادي ما دام هناك مكاسب تعود على جميع الأطراف حتى ولو اختلف قدرها.

إلا أن الدول العربية يجب أن تهيىء نفسها لمواجهة ليس فقط مشروع السوق الشرق الأوسطية ولكن العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية منها والعالمية والتي تتزايد في الظهور يوماً بعد يوم.

(٩٩) د. محمد عبدالشفيع عيسى، مسارات غامضة، ومصائر غير مؤكدة، بحث في الخيار الشرق الأوسطي وبدائله، المستقبل العربي، بيروت، عدد ١٩٤، ١٩٩٥، ص ٥.

المبحث الثالث
التوصيات والمقترحات

يتضح لنا مما تقدم أن مشروع السوق الشرق أوسطية، يحمل في طياته آثاراً إيجابية وآثاراً سلبية على اقتصادات الدول العربية، ولذا سوف نطرح عدة توصيات ومقترحات بهدف تمكين الدول العربية من مواجهة مشروع السوق الشرق أوسطية إذ قدر له أن يظهر على الساحة الاقتصادية الدولية، فلا بد أن يتشكل التعاون المرتقب (اسماً ورسماً) من منظور عربي يحفظ لهم مصالحهم ولا يقعون في الشراك الإسرائيلية التي تسعى من خلال القوة العسكرية إلى (تهويش) العرب بغرض (تهميش) دورهم والإخلال بتكافؤ الأوزان.

وتتمثل توصياتنا ومقترحاتنا فيما يلي:

أولاً: إن إقامة تكتل اقتصادي بين دول المنطقة أمر حتمي. وضروري إذا ما أرادت التقدم واللحاق بركب الحضارات الاقتصادية المتقدمة ولا يجب التوقف كثيرا عند صيغة هذا التكتل، هل يكون عربياً خالصاً أم يضم أسرائيل؟ فمع أن وجود إسرائيل ضمن هذا التكتل له إيجابياته وسلبياته، فإنه لا يشكل العامل الوحيد والحاسم بالضرورة لنجاح التعاون الاقتصادي في المنطقة أو فشله.

كما أن محصلة إيجابيات وسلبيات انضمام إسرائيل ليست خارجة بكاملها عن سيطرة البلدان العربية المشاركة في التعاون، والتي يظل بمقدورها وضع السياسات والضوابط لتنظيم العلاقة مع إسرائيل. فإنجاح هذا التعاون وتحقيق ثمار مجزية على المدى المتوسط والبعيد يتطلب توافر عدد من المقومات والمرتكزات اللازمة للارتقاء المستمر بهذا التعاون بما يحقق حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال بين دول المنطقة.

ولعل من أبرز هذه المقومات تهيئة الأرضية المناسبة للتعاون الإقليمي على المستوى القطري أولاً. ويتطلب ذلك توافر السياسات الاقتصادية المستندة إلى

اقتصاد السوق وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تبني برامج تصحيح وطنية شاملة لإزالة الاختلالات الهيكلية وإزالة القيود والحوافز التي تعوق انتقال السلع ورأس المال. ولا يقل أهمية عن ذلك توافر الأنظمة السياسية المستندة إلى الديمقراطية والتي عادة ما تتلاءم مع نظام السوق الحرة، وتكون مؤهلة للتعاون الإقليمي أكثر من غيرها.

ثانياً: ضرورة التوجه نحو تنشيط التجارة البينية العربية، على أن تبدأ الدول العربية بإقامة منطقة حرة بين الأقطار العربية، بحيث تخفض الرسوم الجمركية في بادىء الأمر ثم إلغائها نهائياً على حركة السلع فيما بينها.

وإقامة هذه المنطقة التجارية العربية الحرة، ما هي إلا خطوة أولى نحو استكمال مقومات التكامل الاقتصادي العربي، وإقامة سوق عربية مشتركة، ولا شك أن تفعيل السوق العربية المشتركة سيجعل الدول العربية قوة تفاوضية تمتلك آلية قوية لتحقيق مصالحها، وتوفر لها هيكلة مقبولة سواء في نطاق الدعوة للسوق الشرق أوسطية، أو للمشاركة الأوروبية المتوسطية أو اتفاقية الجات.

ولا يعني ذلك أن يكون المشروع العربي للوحدة الاقتصادية بديلا عن المشروعات الشرق أوسطية أو المتوسطية، بل سيكون هو المنطلق الطبيعي الذي يهيىء أفضل ظروف للمشاركة العربية في هذه المشروعات الإقليمية.

ثالثاً: دعم المؤسسات العاملة في مجال تمويل التجارة البينية وأهمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، وصندوق النقد العربي، والبنك الإسلامي للتنمية، عن طريق زيادة رأسماله وتطوير نظم الإقراض بصورة تمكن من تسهيل التبادل التجاري بين البلدان العربية الأعضاء، ولا ينبغي أن تتأثر هذه الصناديق بإنشاء بنك للتنمية في الشرق الأوسط، بل يجب أن يكون حافزاً لتطوير نشاطها.

رابعاً: تعزيز سبل التعاون بين مراكز المعلومات ومؤسسات البحث والتطوير والتدريب العربية وربطها بالصناعة، وكذلك التنسيق والتعاون بين المؤسسات الاستشارية الهندسية والمقاولات العربية عن طريق الائتلاف أو الشركات المشتركة

أو الاندماج على الصعيد العربي، ودعم المنظمات والاتحادات العربية التي تعنى بشؤون التكامل في القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى ضرورة تنسيق السياسات المالية والنقدية والتجارية بحيث يؤدي ذلك إلى تعميق أواصر التكامل والتعاون الاقتصادي وإحياء كيان السوق العربية المشتركة.

خامساً: إن الترتيبات الاقتصادية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط حالياً تؤكد أن تنمية الموارد البشرية هي الطريق الرئيس أمام الدول العربية لمواجهة محاولة تهميش دورها على الساحة الدولية - كما نرى ضرورة توفير الضمانات المناسبة التي تساعد على انتقال عناصر الإنتاج في ما بين الأقطار العربية وخاصة في مجال الاستثمار العربي المشترك، ومما يساعد على ذلك تطبيق أحكام الاتفاقية الموحدة، لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول الأعضاء في الجامعة العربية(١٠٠).

ويمكن أن يكون لجامعة الدول العربية دورٌ مهم في تحقيق الأهداف السابقة.

سادساً: تنمية علاقة الدول العربية بالتجمعات الاقتصادية الكبرى الجديدة، مثل «دول الاتحاد الأوروبي»، «اتحاد التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا)» ورابطة جنوب شرق آسيا (آسيان)، للحصول على أكبر قدر من المزايا التفضيلية في مجالات التبادل التجاري واستيراد التقانة (التكنولوجيا) الحديثة، كذلك يجب تنمية علاقة الدول العربية بالدول المتقدمة في عالم الجنوب مثل الهند والبرازيل وغيرها من البلدان التي يمكن أن تتقاطع مصالحها الاقتصادية والتقانية مع مصالح اقتصادات الدول العربية(١٠١).

---

(١٠٠) تمت الموافقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في عمان في نوفمبر سنة ١٩٨٠.

(١٠١) حول مزايا دخول الدول العربية في علاقات تجارية مع دول الجنوب المتقدم انظر: د. خالد سعد زغلول، التنمية الاقتصادية في إطار الحوار بين الجنوب والجنوب مع دراسة خاصة بقارة أفريقيا، حقوق المنوفية، السنة الثانية، العدد الثالث، يناير ١٩٩٢، ص ٦٤، ٦٥.

لا شك أن تنوع العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول العربية يتيح لاقتصاداتها القدرة التفاوضية في حالة الانضمام لأي تجمعات إقليمية.

ولا شك أن وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ، سوف يمكن الدول العربية من العبور إلى القرن الحادي والعشرين، الذي يتميز بإزالة جميع الحواجز بين دول العالم من خلال إقامة التكتلات الإقليمية والعالمية، وتهيىء الدول العربية لأن تدخل السوق الشرق أوسطية وتعظم مكاسبها إذا قدر لهذا السوق أن يظهر على ساحة الاقتصاد العالمي.

خاتمة

نخلص من دراستنا إلى أن إقامة السوق الشرق أوسطية سوف تحقق مكاسب للاقتصاد الإسرائيلي في الأساس وإلى مدى بعيد على حساب الدول العربية، ولكن محصلة هذا السوق هو أن الدول العربية سوف تجني فوائد ولكنها أقل من فوائد الجانب الإسرائيلي، وخلصنا إلى أنه يمكن إقامة هذا التجمع الاقتصادي الإقليمي ما دام هناك مكاسب تعود على جميع الأطراف حتى ولو اختلف قدرها.

وأعقبنا ذلك بأهم التوصيات والمقترحات والتي تتمثل فيما يلي:

- إن نجاح الدول العربية في تحقيق ثمار مجزية على المدى المتوسط والبعيد يتطلب توافر عدد من المقومات والمرتكزات اللازمة للارتقاء المستمر بهذا التعاون، وأهمها تهيئة الدول العربية واقتصاداتها على المستوى القطري أولا، من خلال الاتجاه نحو اقتصاد السوق وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

- ضرورة التوجه نحو تنشيط التجارة العربية البينية، على أن تبدأ الدول العربية بإقامة منطقة حرة فيما بينها كخطوة أولى نحو إقامة سوق عربية مشتركة.

- دعم المؤسسات العاملة في مجال تمويل التجارة البينية وأهمها الصناديق المالية العربية كما يلزم تعزيز سبل التعاون بين مراكز المعلومات ومؤسسات البحث والتطوير والتدريب العربية وربطها بالصناعة، كما يجب أن تدرك الدول العربية أن

تنمية الموارد البشرية هي الطريق الرئيسي أمامها لمواجهة محاولة تهميش دورها على الساحة الدولية، ويمكن أن يكون لجامعة الدول العربية دور مهم في تحقيق الأهداف السابقة.

كما يلزم تنمية علاقة الدول العربية بالتجمعات الاقتصادية الكبرى الجديدة مثل دول الاتحاد الأوروبي، واتحاد التجارة الحرة لشمال أمريكا وغيرها، للحصول على أكبر قدر من المزايا التفضيلية في مجالات التبادل التجاري واستيراد التقانة وضرورة تنمية علاقة الدول العربية بالدول المتقدمة في عالم الجنوب مثل الهند والبرازيل.

ولا شك أن وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ، سوف يمكن الدول العربية من العبور إلى القرن الحادي والعشرين، الذي يتميز بإزالة جميع الحواجز بين دول العالم من خلال إقامة التكتلات الإقليمية والعالمية، وتهيء الدول العربية لدخول السوق الشرق أوسطية وتعظيم مكاسبها إذا قدر لهذا السوق أن يظهر على ساحة الاقتصاد العالمي.

الأشكال والجداول

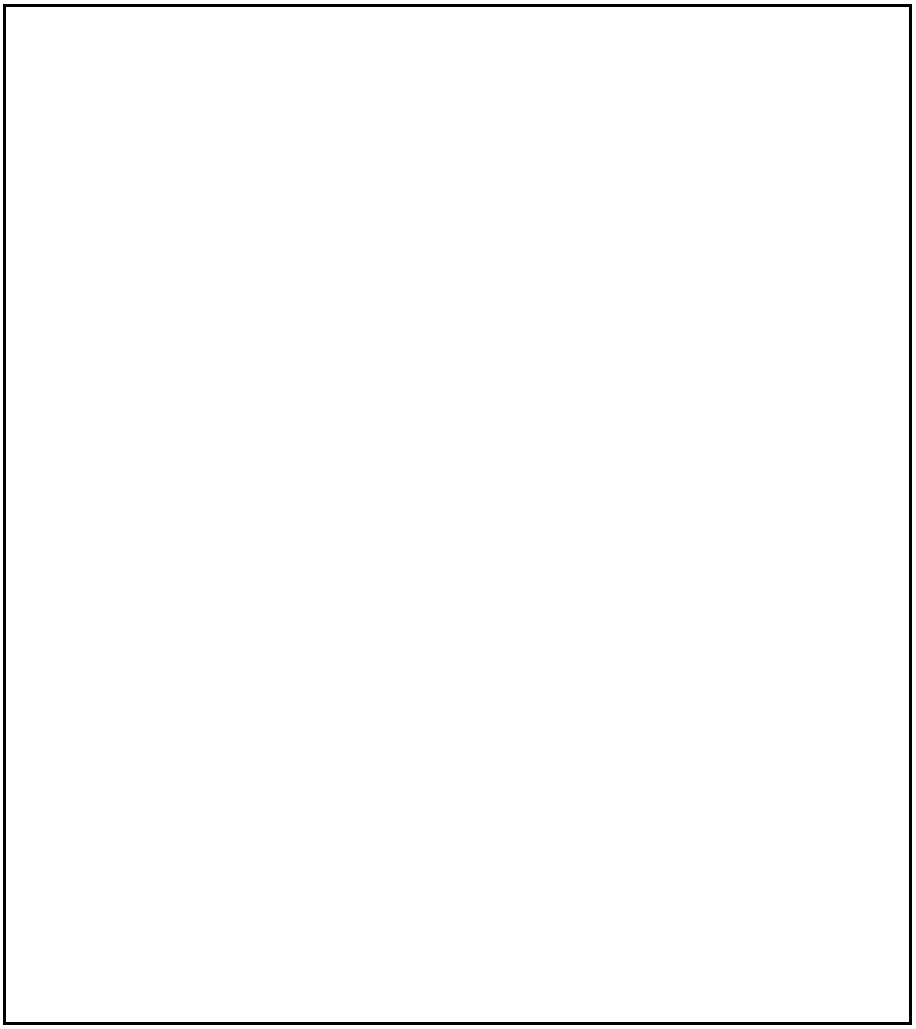

شكل رقم (١)

المصدر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٦.

شكل رقم (٢)

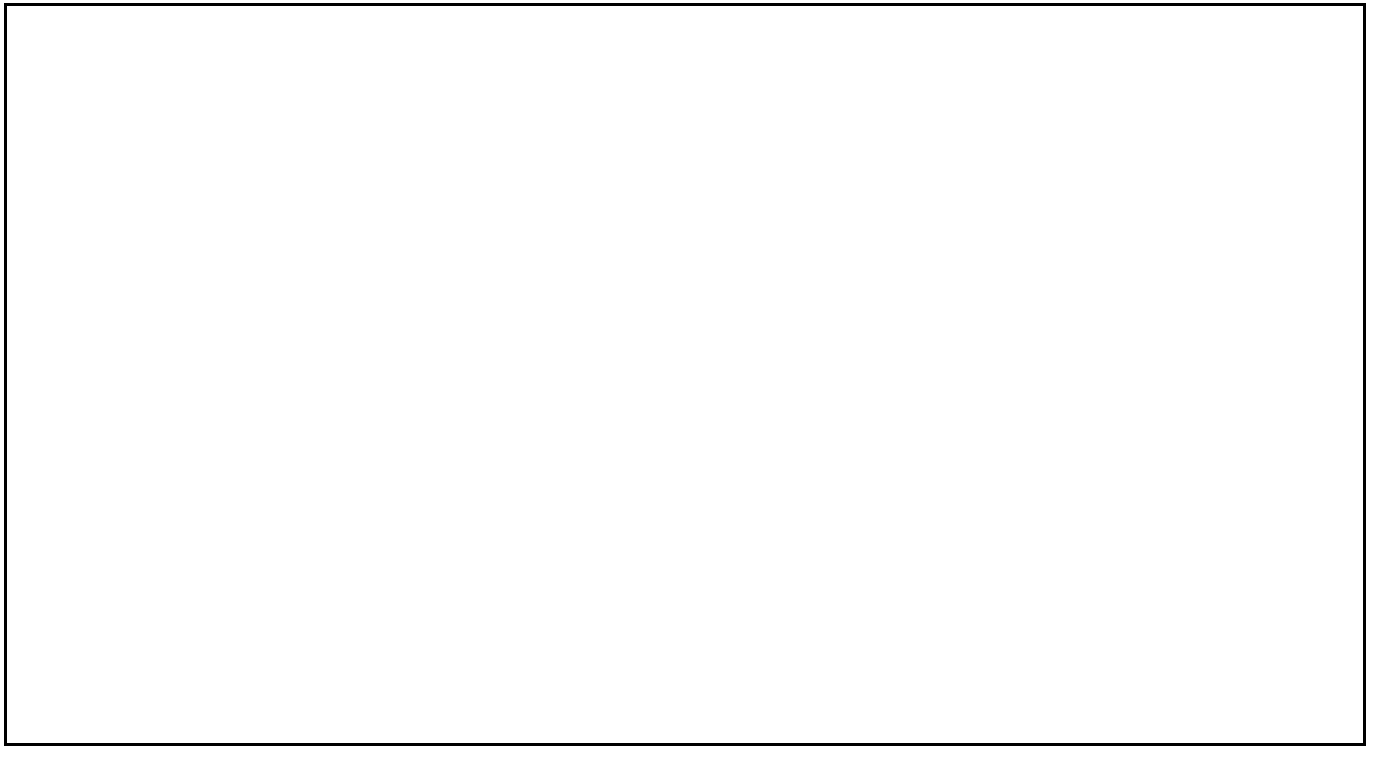

المصدر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٦.

شكل (٣): اتجاهات الصادرات العربية الإجمالية ١٩٩٣

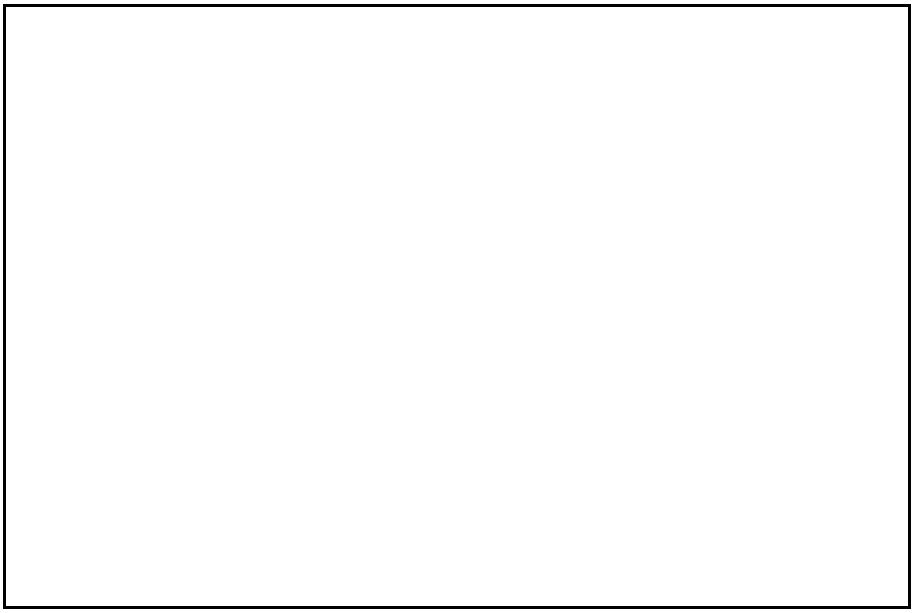

شكل (٤): مصادر الواردات العربية الإجمالية ١٩٩٣

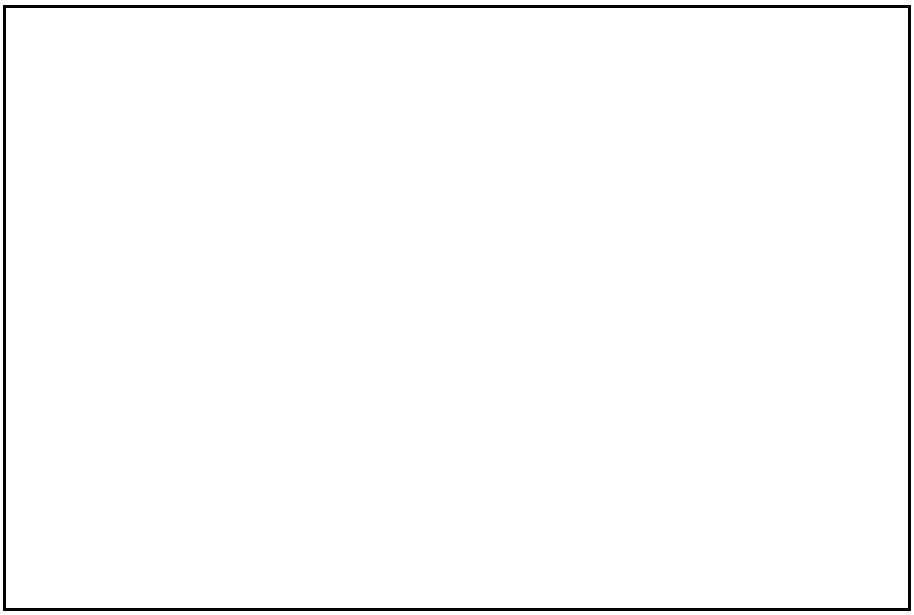

جدول رقم (١): بعض المؤشرات الاقتصادية لبعض دول الشرق الأوسط (١٩٩٤)

المؤشر / الدولة	السكان بالملايين منتصف ١٩٩٤	الناتج المحلي الاجمالي (بملايين الدولارات) ١٩٩٤	هيكل الانتاج (توزيع الناتج المحلي) ٪				نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٩٠ - ١٩٩٤	إجمالي الدين الخارجي بملايين الدولارات ١٩٩٤
			زراعة	صناعة	صناعة تحويلية[١]	خدمات[٢]	دولارات ١٩٩٤	متوسط معدل النمو السنوي ٪ ٨٥ - ١٩٩٤		
مصر	٥٦,٨	٤٢,٩٢٣	٢٠	٢١	١٥	٥٩	٧٢٠	١,٣	١,١	٣٣,٣٥٨
الأردن	٤,٠	٦,١٠٥	٨	٢٧	١٤	٦٥	١,٤٤٠	-٥,٦	٨,٢	٧,٠٥١
تركيا	٦٠,٨	١٣١,٠١٤	١٦	٣١	٢٠	٥٢	٢,٥٠٠	١,٤	٣,٢	٦٦,٣٣٢
ايران	٦٢,٥	٦٣,٧١٦	٢١	٣٧	١٤	٤٢	٢,٢٠٠	-١,٤	٥,٢	٢٢,٧١٢
سوريا	١٣,٦٩٦	١٧,٢٣٦	٣٠	٢٣	-	٤٨	-	-	١,٨	١٦٤٨١
المغرب	٢٦,٤	٣٠,٨٠٣	٢١	٣٠	١٧	٤٩	١,١٤٠	١,٢	١,٧	٢٢,٥١٢
تونس	٨,٨	١٥,٧٧٠	١٥	٣٢	٢٠	٥٣	١,٧٩٠	٢,١	٤,٥	٩,٢٥٤
الجزائر	٢٧,٤	٤١,٩٤١	١٢	٤٤	١١	٤٤	١,٦٥٠	-٢,٥	٠,٦	٢٩,٨٩٨
السعودية	١٧,٨	١١٧,٢٣٦	٧	٥٢	٧	٤١	٧,٠٥٠	-١,٧	١,٩	-
الامارات العربية	٢,٤	٣٥,٤٠٥	٢	٥٧	٨	٤٠	-	,٤	-	-
الكويت	١,٦	٢٤,٢٨٩	-	٥٣	١١	٤٧	١٩,٤٢٠	-١,١	-	-
عمان	٢,١	١١,٦٢٨	٣٠	٥٣	٤	٤٤	٥,١٤٠	,٥	٦,٧	٣,٠٨٤
اسرائيل	٥,٤	٧٧,٧٧٧	-	-	-	-	١٣,٢٢٠	١,٩	٣,٩	-

١ -نظراً لأن الصناعة التحويلية هي بصفة عامة الجزء الأكثر دينامية من القطاع الصناعي فقد تم بيان معدلها بصورة منفصلة.

٢ - الخدمات تشمل بنوداً غير مخصصة

- World Bank, World development Report 1996 oxford university PRESS.

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٥.

جدول رقم (٢): هيكل الصناعة التحويلية لبعض دول الشرق الأوسط

المؤشر / الدولة	القيمة المضافة للصناعة التحويلية بملايين الدولارات (١٩٩٢)	الأغذية والمشروبات والتبغ ١٩٩٢	الغزل والنسيج والملابس ١٩٩٢	آلات ومعدات النقل ١٩٩٢	الكيماويات ١٩٩٢	أخرى ١٩٩٢[١]
مصر	٥٧٤٧	١٥	٢٣	٦	٩	٤٨
الأردن	٥٩٨	٢٠	٦	٤	٢٠	٥٠
تركيا	٢٧٤٦٥	١٨	١٤	١٩	٩	٤٠
إيران	١٥٣٦٣	١٤	١٧	٢٦	٦	٣٧
سوريا	--	٣٣	٢٧	٦	٤	٢٩
المغرب	٥١١٨	٢٥	١٨	٠٦	١٥	٣٥
تونس	٢٥٧٦	--	--	--	--	--
الجزائر	٤٠١٠	٢٢	١٩	١١	٣	٤٥
السعودية	٧٩٦٢	٧	١	٤	٣٩	٥٠
الإمارات العربية	٢٧٠٨	--	--	--	--	--
الكويت	١٧٣١	٤	٣	٢	٣	٨٨
عمان	٤٩٥	--	--	--	--	--
إسرائيل	--	١٣	٩	٣٢	٨	٣٨

١ ـ تشمل بيانات غير مخصصة.

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٥.

جدول رقم (٣): هيكل التجارة الخارجية لبعض دول الشرق الأوسط (١٩٩٤)

المؤشر / الدولة	تجارة السلع (بملايين الدولارات)		هيكل الواردات ٪					هيكل الصادرات ٪				
	صادرات ١٩٩٤	واردات ١٩٩٤	الأغذية	الوقود	مواد أولية	آلات ومعدات	سلع صناعية أخرى	الوقود والمعادن والفلزات	مواد أولية	آلات ومعدات النقل	سلع صناعية أخرى	منسوجات وملابس
مصر	٣,٤٦٣	١٠,١٨٥	٢٤	٢	١٠	٣١	٣٤	٥٥	١٢	١	٣٢	٢٠
الأردن	١,٤٢٤	٣,٣٨٢	٢٠	١٣	٣	٢٧	٣٧	٢٧	٢٢	٣	٤٨	٥
تركيا	١٨,١٠٦	٢٣,٢٧٠	٦	١٤	١٠	٣٨	٣٣	٤	٢٥	٨	٦٤	٤٠
ايران	١٣,٩٠٠	٢٠,٠٠٠	١٢	صفر	٤	٤٥	٣٩	٩٣	٣	صفر	٤	–
سوريا	٣,٢٦٢	٣,٣٦٥	١٧	١٨	٧	٢٦	٣٢	٤٥	١٧	١	٣٧	٢٥
المغرب	٤,٠١٣	٧,١٨٨	١٧	١٤	٩	٢٩	٣١	١٤	٢٩	٦	٥١	٢٥
تونس	٤,٦٦٠	٦,٥٨٠	٨	٨	٦	٣٢	٤٦	١٣	١٢	١٠	٦٦	٤٣
الجزائر	٨,٥٩٤	٨,٠٠٠	٢٩	١	٥	٣١	٣٤	٩٦	١	١	٢	صفر
السعودية	٣٨,٦٠٠	٢٢,٧٩٦	١٦	صفر	٣	٣٦	٤٥	٩٠	١	٢	٧	٢٥
الإمارات العربية	١٩,٧٠٠	٢١,١٠٠	١٧	٧	٣	٣١	٤٣	٩٥	١	١	٢	صفر
الكويت	١١,٦١٧	٢١,٧١٦	١٣	صفر	٣	٤٢	٤١	–	–	–	–	–
عمان	٥,٤١٨	٣,٩١٥	١٩	٣	٢	٤٤	٣٢	٩٠	٢	٦	٣	١
إسرائيل	١٦,٨٨١	٢٥,٢٣٧	٧	٧	٤	٣٣	٤٩	٢	٧	٣١	٦٠	٦

المصدر:

- **World Bank, World development Report 1996, oxford university PRESS.**
- **أيضاً البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٥ .**

جدول رقم (٤): خصائص اقتصادات الضفة الغربية وقطاع غزة، وإسرائيل، والأردن من خلال مؤشرات مختارة

المؤشر / الدولة	المناطق المحتلة					
	إسرائيل	الأردن	الضفة	غزة	المناطق المحتلة	
الناتج المحلي الاجمالي GDP (بالمليون دولار)	٥٩١٢٧	٤٠٨٣	١٦٦٨	٥٦٠	٢٢٢٨	
إجمالي الناتج القومي GNP (بالمليون دولار)	٥٨٩٨٩	٣٧٦٤	٢١٣٤	٨٦٤	٢٦٩٨	
الناتج المحلي للفرد (بالدولار)	١١٩٦٢	١٠٥٠	١٧٠٠	٨٥٠	١٣٥٠	
الناتج القومي للفرد (بالدولار)	١٠٨٧٨	٩٦٨	٢١٧٥	١٣١٠	١٨٠٠	
التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي ٪						
الزراعة		٢,٤	٣,٨	–	–	٢٠,٦
الصناعة		٢١,٨	٢٦,٥	–	٧,٣	–
البناء		١٠,٢	–	–	–	–
الخدمات		٦٥,٦	٦٥,٢	–	–	٧٢,١
نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج القومي	–	٣٠,٦	٢٩,٨	١٠,٥	١٣,٣	١١,٣
نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج القومي	–	٤٦,٢	٦٢,٢	٢٩,٣	٣٤,٨	٣٠,٩
عدد السكان (بالمليون)	–	٥,٠٦	٤,١٤	١,٠١	,٦٨	١,٦٩

– الأرقام الخاصة بإسرائيل والأردن لعام ١٩٩١ وأرقام الدخل والإنتاج القومي للضفة والقطاع محسوبة في المتوسط لعامي ١٩٩٠، ١٩٩١.

المصدر:

- Institue for social and Economic Policy in the Middle East, Project on Economic Transirion [An bridge, Massachustts, June, 1993, P. 217.

– أيضاً التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأهرام بالقاهرة، ١٩٩٤.

المراجع

أولا: المراجع العربية

الكتب

- بيلا بلسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة محمد عبدالعزيز، عبدالرحمن شبل حسن، محمد الجبالي، مراجعة د. صلاح الدين عبدالوهاب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤.
- جميل مطر، د. علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية (بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣) الطبعة الثالثة.
- شيمون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبدالحافظ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤.
- لطفي الخولي، عرب نعم، وشرق أوسطيون أيضاً (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٤).
- محمد سيد أحمد، سلام أم سراب، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٥.
- مصطفى بكري، مخاطر السوق الشرق أوسطية، الشركة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤.

الدوريات والمقالات

- أحمد السيد النجار، من يفوز في أي إطار للتعاون الاقتصادي الإقليمي، دراسة مقدمة لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ١٩٩٦.

- أحمد قريع، ليس هناك ما نخشاه: كيف؟ في الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد: تحرير سلامة أحمد سلامة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥.
- أحمد يوسف أحمد، العرب وتحديات النظام «الشرق أوسطي» مناقشة لبعض الأبعاد السياسية، المستقبل العربي، بيروت، العدد ١٧٩، ١٩٩٤.
- أسامة المجذوب، المستقبل العربي وتداعيات عقد التسعينات، السياسة الدولية، إصدارات الأهرام بالقاهرة، السنة ٢٩، العدد ١١٢، ابريل ١٩٩٣.
- أسامة الغزالي حرب، الشرق أوسطية أصولها وتطوراتها، في الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد، تحرير سلامة أحمد سلامة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥.
- الياس سابا، الجوانب الاقتصادية للتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة، المستقبل العربي، بيروت، العدد ١٧٩، ١٩٩٤.
- بلال الحسن، التسويات التي تمت هل تكفي لقيامها، في الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد، تحرير سلامة أحمد سلامة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥.
- جلال أحمد أمين، مشروع السوق الشرق أوسطية ومشروع النهضة العربية، المستقبل العربي، بيروت، العدد ١٧٨، ١٩٩٥.
- حاييم بن شحار، «اقتصاد في خدمة السلام» دافار، ٣٠/ ٤/ ١٩٩٣، نقلاً عن القدس العربي، ٢/ ٥/ ١٩٩٣.
- حاييم بن شحار، «الزراعة وتعزيز السلام» ملحق عل همشمار في ٥/ ٥/ ١٩٩٣، نقلا عن القدس العربي، ١٥/ ٥/ ١٩٩٣.
- حسن زكي، السوق الشرق أوسطية وتحديات الاستثمار العربي، الرائد، دمشق السنة ١٢، العدد ٤٨، الربع الثالث، ١٩٩٥.

- حسين شيخ الإسلام، الشرق أوسطية مشروع تكامل أم هيمنة، في الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد، تحرير سلامة أحمد سلامة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥.
- خالد سعد زغلول، نحو استراتيجية عربية لمواجهة التحدي الاقتصادي الذي يفرضه مشروع أوروبا الموحدة ١٩٩٣، حقوق المنوفية، العدد الثاني، السنة الأولى، أكتوبر ١٩٩١.
- خالد سعد زغلول، التنمية الاقتصادية في إطار الحوار بين الجنوب والجنوب مع دراسة خاصة بقارة افريقيا، حقوق المنوفية، السنة الثانية، العدد الثالث، يناير ١٩٩٢.
- خالد سعد زغلول، التهرب الضريبي كمؤشر لعدم كفاءة منظومة الضرائب على الاستثمارات الوافدة، بحث مقدم لمؤتمر التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية المشتركة، جامعة الدول العربية، القاهرة، في الفترة من ٩ - ١١ نوفمبر ١٩٩٣.
- خالد سعد زغلول، الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصادات الدول العربية، حقوق الكويت، السنة العشرون، العدد الثاني، يونيو ١٩٩٦.
- شفيق المصري، الشرق الأوسطية الجديدة في انتظار مؤتمر عمان، الاقتصاد والأعمال، السنة السابعة عشرة، العدد ١٨٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.
- شيمون بيريز، عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة، في ماذا بعد عاصفة الخليج، مجموعة من المؤلفين (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢).
- عبدالفتاح الجبالي، قمة عمان الاقتصادية، (ندوة)، المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٠٤، فبراير ١٩٩٦.

- عمرو كمال حمودة، الأوضاع النفطية العربية في ظل مشروع السوق الشرق أوسطية، مستقبل العالم الإسلامي، مالطا، السنة الخامسة، العدد ١٤، شتاء ١٩٩٥.
- فتحي عبدالفتاح، «الشرق أوسطية الجديدة»... حقيقة قادمة، العالم اليوم لندن، ١٩٩٣/٦/٣٠.
- محمد ابراهيم منصور، التنمية العربية وتحديات النظام الشرق أوسطي، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ٢١ - ٢٣، ديسمبر ١٩٩٥.
- محمد السيد سعيد، مصر والبحث عن نظام إقليمي: من الفراغ إلى التوازن إلى الحيرة، في التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣ (القاهرة - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) القاهرة، ١٩٩٤.
- محمد زكريا اسماعيل، النظام العربي والنظام الشرق أوسطي، المستقبل العربي، بيروت، عدد ١٩٦، عام ١٩٩٥.
- محمد سعيد النابلسي، البديل العربي: حقيقة أم وهم؟ في الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد، تحرير سلامة أحمد سلامة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥.
- محمد عبدالشفيع عيسى، مسارات غامضة، ومصائر غير مؤكدة، بحث في الخيار الشرق أوسطي وبدائله، المستقبل العربي، بيروت، عدد ١٩٤، ١٩٩٥.
- محمد نور الدين، وعصام فوزي، «مسارات التفاعلات الاقتصادية المترتبة على التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، ورقة غير منشورة قدمت إلى منتدى الفكر العربي، عمان ١٩٩٢.
- محمود رياض، «أنابيب السلام التركية وعلاقتها بإسرائيل» الحياة، لندن ١٩٩١/٩/١٠.

- محمود عبدالفضيل، مشروعات الترتيبات الاقتصادية، «الشرق أوسطية» التصورات المحازير - أشكال المواجهة، المستقبل العربي، بيروت، عدد ١٧٩، ١٩٩٤.

- ممدوح شوقي، الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة العدد ١٢٥، ١٩٩٦.

- نادية رفعت، الاقتصاد الإسرائيلي وطموحاته من التسوية السلمية، مستقبل العالم الإسلامي، مالطا، السنة الخامسة، العدد ١٤، شتاء ١٩٩٥.

- نيسيم شيرم، تسفى كهانا ويوسي شبغل «خلق مصالح اقتصادية مشتركة لسورية وإسرائيل في هضبة الجولان فرصة لحل الخلافات السياسية، دافار ١٨/١/١٩٩٣ نقلا عن القدس العربي الصادر في ٢٠/١/١٩٩٣.

- نيفين عبدالخالق مصطفى، المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ١٩٣، ١٩٩٥.

- يوسي بيلين، مائير هير شفيلد، مخاوف وآمال العرب والإسرائيليين،في الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد؟، تحرير سلامة أحمد سلامة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥.

- يوسف صايغ، منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة إلى العرب، المستقبل العربي، بيروت، عدد ١٩٢، ١٩٩٥.

النشرات والتقارير والوثائق

- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٤، ١٩٩٥.

- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة ١٩٩٤، ١٩٩٥.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، القاهرة. سبتمبر ١٩٩٤.
- تقرير إدارة العلاقات الخارجية للمفوضية الأوروبية في بروكسل (فبراير ١٩٩٢).
- تقرير وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عن حجم التجارة المصرية الإسرائيلية وأنواعها – تقرير غير منشور، القاهرة، ١٩٩٤.

ثانيا المراجع الأجنبية

الكتب:

- George Corm, Le Moyen - Orient, Edition Flammarion, Paris, 1993.
- Haim Ben-Shabar (ed), Economic Co-operation and Middle East Peace (London: Weidenfeld and Nicholson), 1989.
- Jawad Haifaa (ed) The Middle East in The New World order. New York: St Martin's Press 1994.
- Myrdal, G., Economic Theory and Underdeveloped Regions, Geslad Duck worth and Co., Ltd., London, 1967.
- Ro-ger Owen, "The Middle East in the World Economy 1800-1914, London: Methuen, 1987.
- Rosen, H., and Clawson, The Economic Consequences for Peace, for Israel, The Palestinians and Jordan, Washington D.C., 1991.
- Shimon Peres, The New Middle East, (New York: Henry Holt and Company, Inc 1993)

الدوريات:

- Amerah, Mohammed S., Labour Markets and Employment Strategies in Some Arab Countries, Amman: Royal Scientific Society, 1994.
- Bernard Lewis, "Rethinking The Middle East" foreign affairs, vol 71, No. 4, fall 1992.

- Brian Van Arkadie, Benefits and Burdens: A Report on The West Bank and Gaza Strip Economies Since 1967 (New York: Carnegie Endowment for international peace, 1977).
- R. Wilson, "The Economic Relations of Middle East: Toward Europe or within the region" The Middle East Journal, vol. 48, No. 2, Spring 1994.

الوثائق والتقارير

- Eberhard Rhein "Future Co-operation Between Mashrad Countries and Israel in the field of trade" (unpublished document, Brussels, February 1993).
- Eiu Country Profile Israel, 1993/94.
- Eiu Israel 4th Quarter 1993.
- Government of Israel Development options for Regional Co-operation Casablanca Summit, 1994.
- Harvard University, Securing Peace in the Middle East Project on Economic Transition, Cambridge, Mass, 1993.
- HUDP. Human Development Report, 1994 Oxford: Oxford Unpress, 1994.
- World Bank. Developing the occupied territories (Report no. 11958), Washington D.C. 1993.
- World Bank. Global Economic Prospects and The Developing Countries (The Wrold bank, Washington D.C. 1995)
- World Bank, World Development Report 1996 Oxford University Press, 1996.

معدلات نمو الناتج المحلي ونصيب الفرد من الناتج المحلي في مصر والدول الرئيسية في المنطقة من ٨٠-١٩٩٣

متوسط معدل النمو السنوي
للناتج المحلي الإجمالي
١٩٩٣-٨٠

متوسط معدل النمو السنوي
للاستثمار المحلي الإجمالي
١٩٩٣-٨٠

متوسط معدل النمو السنوي
لنصيب الفرد من الناتج المحلي
الإجمالي ١٩٩٣-٨٠

المصدر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٦.

الاتحاد الأوروبي 28%

بقية العالم 22%

بقية العالم 18%